

Distr.  
GENERAL

E/1995/69  
14 June 1995  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥  
جنيف، ٢٦ حزيران/يونيه - ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥  
البند ٦ (و) من جدول الأعمال المؤقت\*

### الهجرة الدولية والتنمية

المسائل الاقتصادية والبيئية: تقارير الهيئات الفرعية  
والمؤتمرات ومسائل ذات صلة

تقرير الأمين العام

#### خلاصة

اتخذت الجمعية العامة، في سياق مداولاتها بشأن تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة من ٥ الى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، القرار ٤٩/١٢٧ المعنون "الهجرة الدولية والتنمية" وطلبت فيه الى الأمين العام "أن يعد، بالتشاور مع جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، تقريراً عن الهجرة الدولية والتنمية يتضمن الجوانب المتصلة بأهداف وأساليب عقد مؤتمر للأمم المتحدة المعني بالهجرة الدولية والتنمية، بغية تقديمه الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ من أجل مناقشته فيها". وهذا التقرير معد استجابة لذلك الطلب.

\* 9517741 \*

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٣	أولا - اتجاهات وسياسات الهجرة: عرض عام . . . . . ٢٠ - ١
٩	ثانيا - الجوانب الاقتصادية للهجرة الدولية . . . . . ٢٣ - ٢١
١٤	ثالثا - الجوانب الاجتماعية للهجرة الدولية . . . . . ٤٠ - ٣٤
١٦	رابعا - آراء الحكومات بشأن عقد مؤتمر دولي معني بالهجرة والتنمية ٥١ - ٤١
١٩	خامسا - الطرائق التنظيمية لمؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى . . . . . ٥٥ - ٥٢
	سادسا - الأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها هيئات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات . . . . . ٧٥ - ٥٦
٢١	ألف - الأمانة العامة للأمم المتحدة . . . . . ٦٠ - ٥٧
٢٢	باء - اللجان الإقليمية . . . . . ٦٤ - ٦١
٢٤	جيم - أجهزة وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة . . . . . ٦٨ - ٦٥
٢٦	دال - الوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى . . . . . ٧٠ - ٦٩
٢٧	هاء - مجموعة البنك الدولي . . . . . ٧١
	واو - المنظمات الحكومية الدولية الأخرى خارج منظومة الأمم المتحدة . . . . . ٧٣ - ٧٢

## الجداول

٣٤	١ - مجموع المهاجرين المقدر في مناطق مختارة من العالم في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ . . . . .
٣٥	٢ - متوسط عدد المهاجرين سنويا إلى بلدان متقدمة النمو مختارة، والمتوسط السنوي لصافي الهجرة، حسب منطقة المنشأ، في السنوات ١٩٦٠-١٩٩١ . . . . .
٣٧	٣ - اتجاهات التصورات الحكومية لمستوى الهجرة . . . . .

### أولا - اتجاهات وسياسات الهجرة: عرض عام<sup>(١)</sup>

١ - الهجرة الدولية معروفة على نطاق واسع بأنها جزء أصيل من عملية التنمية. فخلال القرن التاسع عشر، عندما كانت معدلات النمو السكاني على المستوى العالمي منخفضة نسبياً، كانت البلدان والأراضي التي تحتاج إلى يد عاملة تلجأ للهجرة من أجل تلبية تلك الحاجات. وفي بعض الحالات كان الناس ينقلون عنوة من أحد أجزاء العالم إلى جزء آخر لتلبية أوجه الطلب القائمة على اليد العاملة. وفي حالات أخرى، كان إغراء الفرص الأفضل في الخارج يقود إلى الانتقال الطوعي لملايين الأشخاص. وخلال أول عقدين من القرن العشرين، بلغت الهجرة الدولية أبعاداً هائلة؛ إلا أن الحرب العالمية الأولى أوقفت كثيراً التدفقات الرئيسية. كما أن الكساد العالمي الذي وسم سنوات ما بين الحربين أضعف معظم تدفقات الهجرة الدولية. وكانت الحرب العالمية الثانية، التي شهدت عمليات نقل كبيرة وقسرية للناس، هي التي هيأت المسرح لانتعاش الهجرة الدولية. وهكذا شهدت فترة ما بعد الحرب إعادة توطين أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين في الخارج وفي أوروبا. ومع ما أسفرت عنه عملية التعمير من توسع اقتصادي في الخمسينات والستينات، لجأت عدة اقتصادات سوقية في أوروبا<sup>(٢)</sup> إلى اليد العاملة الأجنبية. كذلك أحدثت عملية إنهاء الاستعمار التي بدأت بعد الحرب تدفقات كبيرة في الهجرة، ليس فقط بسبب عودة جميع من شاركوا في الإدارة الاستعمارية إلى أوطانهم، وإنما أيضاً لأن إنشاء بعض الدول المستقلة حديثاً انطوى على تبادلات سكانية كبيرة، كما حدث مثلاً بين الهند وباكستان. فخلال معظم الستينات كان الطلب قوياً على اليد العاملة في اقتصادات السوق الآخذة في الاتساع في أوروبا لدرجة أنه لم يقتصر فقط على استيعاب تدفقات العائدين إلى أوطانهم نتيجة لإنهاء الاستعمار وإنما استمر معه التوظيف المنظم للعمال في الخارج. غير أن هزة أسعار النفط في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ والانتكاس الذي تلاها أنهيها إلى حد كبير توظيف العمال الأجانب لدى الدول الأوروبية المستوردة لليد العاملة.

٢ - ومع انحسار هجرة اليد العاملة إلى أوروبا إزدادت الهجرة إلى البلدان المنتجة للنفط في غربي آسيا، إذ أن ارتفاع إيرادات النفط سمح لتلك الدول بالشروع في مشاريع إنمائية تحتاج لأيد عاملة لا يمكن للسكان المحليين توفيرها. وهكذا إزداد بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ مجموع السكان المهاجرين في الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج من ١,٩ مليون إلى ٥,٨ مليون شخص، وإزداد المجموع في سائر غرب آسيا وشمال أفريقيا من ٧,٤ مليون إلى ١٣,٤ مليون<sup>(٣)</sup>. ولهذا يمكن القول إن عدد السكان المهاجرين إلى بلدان مجلس التعاون لدول الخليج تضاعف ثلاث مرات نسبياً خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥. وفي مقابل ذلك زاد خلال الفترة ذاتها عدد السكان المهاجرين في بلدان الاقتصاد السوقي الأوروبية بنسبة ٢٢ في المائة، أي من ١٧ مليوناً إلى ٢٠,٧ مليون شخص (الجدول ١). وقد طرأت هذه الزيادات إلى حد كبير نتيجة الهجرة من أجل لم شمل الأسرة، لأنه بعد توقف هجرة اليد العاملة خففت معظم البلدان الأوروبية المستقبلية أنظمتها المتعلقة بإدخال الأقارب المباشرين للعمال المهاجرين الذين قرروا البقاء. وبسبب كون معظم العمال المهاجرين رجالاً، فقد أدى لم شمل الأسرة إلى تزايد النساء المهاجرات اللواتي إزدادت نسبتهن بين السكان المهاجرين في البلدان الأوروبية.

٣ - وكان لم شمل الأسرة أيضا من الأسباب الرئيسية للسماح بدخول المهاجرين الى بلدان الهجرة التقليدية (استراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة) التي ازداد عدد السكان المهاجرين فيها من ١٨,٢ مليون في عام ١٩٧٥ الى ٢٤,١ في عام ١٩٨٥ عندما كانت النساء يشكلن ٥٢,٦ في المائة من المجموع، كما أسهمت في تلك الزيادة إعادة توطين اللاجئين التي استوعبت في الولايات المتحدة وحدها نصف مليون لاجئ، نال معظمهم إقامة دائمة خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٤<sup>(٤)</sup>.

٤ - وخلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥، ازداد عدد السكان المهاجرين في مناطق أخرى من العالم زيادة معتدلة. ففي امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ازداد عدد المهاجرين من ٥,٧ مليون الى ٦,٥ مليون؛ وفي افريقيا جنوب الصحراء، ارتفع هذا الرقم من ١٠,٣ مليون الى ١١,٣ مليون؛ وفي آسيا (ماعدا غرب آسيا) ازداد عدد السكان المهاجرين من ٢٣,٣ مليون الى ٢٧ مليون، وكان هذا الى حد كبير راجعا الى تدفق اللاجئين من افغانستان<sup>(٥)</sup>. وعلى المستوى العالمي كان عدد المهاجرين يقدر بـ ١٠٦ ملايين مهاجر في عام ١٩٨٥، كان ٤٧ في المائة منهم نساء.

٥ - وأخذت بلدان الاقتصاد السوقي في أوروبا منذ عام ١٩٨٥ تشهد تدفقا متزايدا من المهاجرين لأسباب منها الأحداث التي أفضت الى انتهاء الحرب الباردة. ولما كانت هجرة اليد العاملة ما زالت مقيدة، كان لم شمل الأسرة والبحث عن ملجأ الطريقتين الرئيسيتين لدخول تلك البلدان بصورة قانونية. وأخذت بعض البلدان تستقبل تدفقات كبيرة من الأشخاص الذين يؤهلهم أصلهم أو مؤهلاتهم للدخول والمواطنة. وهذا حال المانيا التي يمنح دستورها للأشخاص المنحدرين من أصل الماني في بلدان وسط وشرق أوروبا حق المواطنة الألمانية. لذا أدخلت المانيا الغربية خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠، ١,١ مليون مواطن من أصل الماني وفدوا من بلدان شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق. وبسبب هذه التدفقات أساسا، ارتفع صافي الهجرة الى المانيا الغربية من حوالي ٣٠٠٠ شخص سنويا خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ الى نحو ٣٧٨٠٠٠ شخص سنويا خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩.

٦ - وغلبت على بلدان الاقتصاد السوقي الأخرى في أوروبا - مع بعض التفاوت - زيادة في صافي الهجرة خلال الثمانينات. والمانيا (الغربية) وبلجيكا والسويد والمملكة المتحدة وهولندا، التي تعد من البلدان القليلة في العالم التي لديها إحصائيات وافية عن تدفقات الهجرة الدولية، بلغ صافي خسارتها مجتمعة نحو ١٠٠٠٠ سنويا خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤، ولكن بحلول الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩ تجاوز صافي كسبها السنوي ٤٥٩٠٠٠ (الجدول ٢). وعندما يؤخذ البلد الأصلي للمهاجر في الحسبان نجد أن هذه البلدان الخمسة المستقبلية شهدت خسارة في صافي المهاجرين اليها من البلدان المتقدمة النمو (ومن ضمنهم مواطنوها هي) تقارب ٣٩٠٠٠ شخص سنويا خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤، ولكنها كسبت سنويا ٢٩٠٠٠ مهاجر من البلدان النامية. وبحلول ١٩٨٥ - ١٩٨٩ بلغت المكاسب السنوية ٣٠٣٠٠٠ من البلدان المتقدمة النمو و ١٥٦٠٠٠ مهاجر من البلدان النامية<sup>(٦)</sup>. وأسهم في هذه الاتجاهات دخول المنحدرين من أصل الماني والأعداد المتزايدة لطالبي اللجوء. وتشير بيانات مستقلة عن عدد طلبات اللجوء المقدمة الى بلدان الاقتصاد السوقي الأوروبية الى ارتفاع عددها من ٦٥٠٠٠ في عام ١٩٨٣ الى ٣١٤٠٠٠ في عام ١٩٨٩. ومن مجموع ١,٣ مليون طلب

للجوء خلال ١٩٨٣ - ١٩٨٩، جاء ٣٠ في المائة من أشخاص من بلدان شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق. وجاء الباقي من أفراد من البلدان النامية<sup>(٧)</sup>. وتشير بيانات الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣ الى أن عدد طلبات اللجوء ربما وصل الى الذروة في عام ١٩٩٢، عندما تم تقديم ٦٩٣ ٠٠٠ طلب<sup>(٨)</sup>.

٧ - وكانت للهيئة الجديدة للدول منذ عام ١٩٩٠ أساسا آثار هامة في الهجرة الدولية. فإعادة توحيد ألمانيا أحالت تدفقات الهجرة الدولية الى تنقلات داخلية، بينما أدى تحلل الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا الى تدويل تحركات كانت داخلية قبل ذلك. واستنادا الى تعداد سكان الاتحاد السوفياتي السابق الذي جرى عام ١٩٨٩، كان ٢٥,٣ مليون روسي يعيشون في جمهوريات غير روسية. ولما كان الوضع القانوني والاقتصادي للروس في بعض الدول التي خلفت الاتحاد السوفياتي السابق وضعاً غير مؤكد، فإن تدفقات العائدين أصبحت واضحة. ففي عام ١٩٩١ مثلاً أشار أحد التقديرات الى أن ٤٣ في المائة من الزيادة السكانية في الاتحاد الروسي تعزى الى زيادة صافية في الهجرة<sup>(٩)</sup>. كما أن الصراع وعدم الاستقرار في بعض الدول خلف أدياً أصلاً الى تدفقات كبيرة للمهاجرين والمشردين فيما بين البلدان المجاورة لها. إلا الصراع الذي ما زالت يوغوسلافيا السابقة منكوبة به كان السبب الرئيسي لزيادة عدد الأشخاص المحتاجين للحماية: فقد بلغ ٣,٨ مليون شخص اعتباراً من منتصف ١٩٩٤، من بينهم ٢,٧ مليون كانوا في البوسنة والهرسك، ونصف مليون في كرواتيا<sup>(١٠)</sup>.

٨ - وطرأ تطور آخر مهم في السنوات الأخيرة وهو ازدياد الهجرة المتجهة في بعض بلدان شرق وجنوب شرق آسيا التي شهدت اقتصاداتها المتوسعة نقصاً في اليد العاملة. وبسبب عدم رغبة الحكومات في إدخال عمال مهاجرين بصورة قانونية، شاعت التدفقات غير القانونية. ففي أوائل التسعينات أشارت التقديرات الى أن اليابان تستضيف قرابة ٣٠٠ ٠٠٠ مهاجر غير قانوني، إضافة الى مليون أو نحو ذلك من المقيمين الأجانب المتواجدين بصورة قانونية في البلد. وفي جمهورية كوريا، جرت حملة لإعطاء وضع قانوني للمقيمين بصورة غير مشروعة في عام ١٩٩٢، فأسفرت عن تقديم ٦١ ٠٠٠ طلب؛ وفي ماليزيا قدم ٣٢٠ ٠٠٠ مهاجر غير قانوني طلبات لكي يكتسبوا وضعاً قانونياً بموجب برنامج للعفو سري في عام ١٩٩٢<sup>(١١)</sup>. وكانت النساء يشكلن نسبة مهمة من تدفقات المهاجرين غير القانونيين في المنطقة، وهذا تطور يوازي مساهمتهم المتزايدة في هجرة اليد العاملة الى بلدان غرب آسيا الغنية بالنفط، حيث يعملن أساساً في المنازل.

٩ - وشاعت الهجرة غير القانونية أيضاً في جنوب أوروبا حيث أخذت البلدان التي كانت مصادر رئيسية للعمال المهاجرين خلال الستينات والسبعينات تجتذب اليد العاملة الأجنبية مع نمو اقتصاداتها. ولما كانت تلك البلدان تفتقر الى سياسات واضحة بشأن إدخال اليد العاملة تلك، بقي المهاجرون في وضع غير قانوني الى أن اكتسبوا وضعاً قانونياً بموجب تشريع صدر للتحكم في الهجرة. وفي أسبانيا قدم ٤٤ ٠٠٠ مهاجر غير مسجل طلبات في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ نتيجة صدور القانون الأساسي في تموز/يوليه ١٩٨٥ لاكتساب وضع قانوني، وقدم ١٣٣ ٠٠٠ طلب لاكتساب الوضع القانوني بموجب عضو ثان صدر عام ١٩٩١. وفي إيطاليا تمكن ١٠٥ ٠٠٠ مهاجر غير مسجل من الحصول على وضع قانوني خلال

عام ١٩٨٧-١٩٨٨ بموجب القانون رقم ٩٤٣. وفي عام ١٩٩٠ أعطى القانون رقم ٣٩ الوضع القانوني لـ ٢١٦ ٠٠٠ مهاجر غير مسجل<sup>(١٢)</sup>.

١٠ - وكانت الهجرة بين البلدان الأفريقية والأمريكية اللاتينية المتجاورة تحدث أيضا في الغالب بدون الموافقة الصريحة للدول المستقبلة. ففي أفريقيا التي كثيرا ما تفصل الحدود الوطنية فيها بين اناس ينتمون لنفس المجموعة العرقية، هناك تساهل عام في الهجرة غير القانونية. إلا أن حكومات بعض البلدان المستقبلة، خصوصا عندما كانت تواجه ظروفا اقتصادية قاسية، قد لجأت لعمليات الطرد الجماعي للمهاجرين غير المسجلين<sup>(١٣)</sup>. وفي أمريكا اللاتينية، غلب على كبرى البلدان المستقبلة استخدام الوضع القانوني كأداة لفرض بعض السيطرة على الهجرة من البلدان المجاورة. وهكذا عرضت فنزويلا في عام ١٩٨٠ على المهاجرين غير المسجلين الذين قيدوا أسماءهم خلال حملة خاصة معاملة تفضيلية عندما تقدموا بطلب للحصول على تأشيرة إقامة. وبلغ العدد الإجمالي للذين سجلوا أسمائهم ٢٦٧ ٠٠٠ شخص كان ٩٢ في المائة منهم من كولومبيا<sup>(١٤)</sup>. وفي الأرجنتين أصبحت اعلانات العضو عن المهاجرين غير المسجلين أدوات رئيسية لسياسة الهجرة، وقد لجأ إليها البلد مرة على الأقل كل عقد من الزمن منذ عام ١٩٥٠<sup>(١٥)</sup>.

١١ - وبحكم طبيعة الهجرة غير القانونية، يصعب تحديد مقدارها. وهناك عامل إضافي يعقد الأمر هو أن وضع المهاجرين يمكن أن يتغير بمرور الوقت، بل ويتغير فعلا بمرور الوقت. وهكذا فإن المهاجرين قد يدخلون ويقيمون في بلد بصورة قانونية، ولكن إذا لم يسمح لهم بالعمل في نشاط اقتصادي قد يصبح وضعهم غير قانوني إذا عملوا. وآخرون قد يصبحون غير قانونيين فقط إذا تجاوزوا المدة المسموحة لهم في تصاريح الدخول أو الإقامة. وآخرون غيرهم قد يكونون أشخاصا رفض طلبهم للجوء ولكنهم استطاعوا الإفلات من الإبعاد. لذا فإن القواعد الإحصائية لتقدير أعداد المهاجرين غير القانونيين قواعد إحصائية ضعيفة عموما أو غير موجودة. وبالتالي فإن الأرقام المتعلقة بعدد المهاجرين غير القانونيين الذين يدعى أنهم موجودون غالبا ما تكون غير دقيقة عند مواجهتها بدليل ملموس. وبشكل خاص، فإن حملات إعطاء الوضع القانوني للمهاجرين عادة ما تجذب أعدادا من المهاجرين غير القانونيين أقل بكثير من الأعداد التي يزعم أنها موجودة، ورغم أنه كثيرا ما تكون هناك أسباب للاعتقاد بأن بعض المهاجرين غير القانونيين قد لا يقدمون طلبا لتسوية وضعهم، فإن الفوارق في الحجم بين نتائج حملة إعطاء الوضع القانوني والمزاعم المطروحة بشأن عدد المهاجرين غير القانونيين هي عموما فوارق كبيرة إلى حد أنها لا بد وأن تلقي ظلالة من الشك على تلك الادعاءات.

١٢ - والولايات المتحدة هي حتى الآن البلد الوحيد الذي قام بإجراء تسوية لأوضاع ما يزيد على مليون مهاجر إليها من المهاجرين غير المسجلين. فبموجب قانون مراقبة الهجرة والحد منها الصادر عام ١٩٨٦ تقدم حوالي ٣ ملايين مهاجر ممن ينتمون إلى هذه الفئة بطلبات تصحيح أوضاعهم. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ حصل ٢,٧ مليون من هؤلاء المهاجرين على مركز مقيم بصفة دائمة<sup>(١٦)</sup>. بيد أنه نظرا لأن ذلك القانون لم يصدر عفا يشمل جميع المهاجرين غير المسجلين الذين كانوا موجودين في الولايات المتحدة في وقت إقراره، لم تفلح الإجراءات أو العقوبات التي فرضها القانون على أرباب العمل في

السيطرة على نحو كامل على الهجرة غير القانونية. ويشكل عجز قانون مراقبة الهجرة والحد منها عن السيطرة على الهجرة مصدرا للقلق. والواقع أن معظم البلدان المستقبلية تشعر بنفس القدر من القلق إزاء احتمال تزايد حجم الهجرة غير القانونية، وخاصة لأن هناك بضعة بلدان لديها سياسات ترمي إلى السماح قانونا بدخول أعداد ضخمة من المهاجرين. وخلال الـ ١٥ عاما الماضية تضاعف عدد البلدان التي ترى أن مستويات الهجرة إليها قد فاضت عن حدها ثلاث مرات (الجدول ٣)، ونظرا لزيادة عدد البلدان في العالم، فقد ارتفع عدد البلدان التي ترى أن أعداد المهاجرين إليها قد فاقت حدودها من ١٠ بلدان في عام ١٩٧٦ إلى ٣٩ بلدا في عام ١٩٩٤. كما أن البلدان الأوروبية بصفة خاصة تشهد ارتفاعا مستمرا في معدلات البطالة حتى خلال فترات النمو الاقتصادي القوي. وترى تلك البلدان عموما أنه ليس من المرجح أن تشهد نقصا في اليد العاملة يضطرها إلى اللجوء إلى استقدام أعداد كبيرة من العمال المهاجرين، على الرغم من شيخوخة سكانها.

١٣ - وبالتالي، من المرجح أن تظل سبل الهجرة الطوعية المأذون بها قليلة ومحدودة في المستقبل القريب. ففي البلدان المستقبلية الرئيسية في العالم المتقدم النمو من المحتمل أن يظل لم شمل الأسر أحد السبل الرئيسية لزيادة الهجرة. فالبلدان التي تسمح بدخول المهاجرين بصفة دائمة لديها برامج راسخة تسمح بلم شمل أفراد الأسر التي كثيرا ما تتضمن أكثر من زوج الشخص المهاجر وأطفاله القصر. كما أن البلدان التي يوجد فيها عمال اكتسبوا حق الإقامة لمدة طويلة تسمح هي أيضا بلم شمل أسرهم، ولكنها عموما ما تقصر ذلك على زوج الشخص المهاجر وأطفاله القصر. أما في البلدان التي يسمح فيها بدخول المهاجرين بصفة مؤقتة، فإنه لا يسمح بلم شمل الأسر، وخاصة إذا كان المهاجرون المعنيون من العمال غير الماهرين ذوي الأجور المنخفضة. وليس للمهاجرين غير المسجلين الحق في لم شمل الأسر. وما دامت الهجرة فيما بين البلدان النامية لا يسمح بها إلا بموجب برامج عمل مؤقتة، فإن لم شمل الأسر لن يكون عاملا رئيسيا من عوامل دفع الهجرة المأذون بها في البلدان النامية.

١٤ - وثمة نوع من الهجرة انتشر في السنوات الأخيرة وقد يزداد انتشاره في المستقبل هو هجرة فئات خاصة من الناس تكون، بحكم خلفيتها العرقية أو القومية، مؤهلة لدخول بلدان أخرى غير بلدانها، وفي بعض الحالات اكتساب جنسيات تلك البلدان. وقد سبق أن وردت إشارة في هذا الصدد إلى حالة فئة "الأوسيدلير" السكانية التي يحق لأفرادها حيازة الجنسية الألمانية. وتعد إسرائيل وإيطاليا وفنلندا واليابان واليونان من بين البلدان التي تسمح بدخول فئات خاصة من المهاجرين الذين إما ينحدرون من مهاجرين سابقين أو يستطيعون إثبات أن أصولهم تؤهلهم لدخول تلك البلدان.

١٥ - وثمة وسيلة ممكنة ثالثة للهجرة المأذون بها متاحة لذوي المهارات التي تشتد الحاجة إليها. فالاتجاه العالمي المنحى الذي أدى إلى تكثيف الروابط المالية والتجارية والاستثمارية بين الدول لا يمكن إدامته إلا بتعزيز تنقل الموظفين الإداريين والتقنيين. كما أن السعي إلى زيادة تحرير التجارة الذي يجسده الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "مجموعة غات" يقترن به اجراء مفاوضات بشأن وضع اتفاق عام بشأن تجارة الخدمات يتضمن أحكاما من شأنها أن تقلص الحواجز التي تعترض التنقل الدولي للأشخاص

الطبيعيين المشتغلين بتوفير الخدمات<sup>(٧)</sup>. بيد أن هجرة ذوي المهارات من المرجح ألا تزداد في مجال التجارة فقط، فالبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تسمح بدخول ذوي المهارات الذين تحتاج إليهم لتعزيز فعالية أدائها الاقتصادي واكتساب الكفاءة التكنولوجية. وهناك مؤشرات تدل على أن أعدادا من ذوي المهارات من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تجد عملا في البلدان النامية التي ترتفع معدلات نمو اقتصاداتها<sup>(٨)</sup>. وفي مقابل ذلك، ليس هناك من بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو سوى عدد قليل جدا من البلدان التي ترغب في إدخال أعداد كبيرة من العمال الأجانب غير المهرة.

١٦ - وهناك أيضا إجماع كبير عن السماح بدخول أعداد كبيرة من الأشخاص الفارين من بلدانهم الأصلية بسبب المنازعات، ويصنف أولئك الأشخاص في فئة المهاجرين بصورة قسرية التي تضم اللاجئين. ورغم أن تنقلات اللاجئين من أوجه حركات الهجرة، فإنها تستمد خصوصيتها من تعريف مركز اللاجئ، فوفقا للاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، يعرف اللاجئ بأنه شخص يعمد، لتخوفات لها ما يبررها، إلى الفرار من بلده أو الابتعاد عنه خشية ملاحقته لا لسبب غير العرق والدين أو الأصل القومي أو الرأي السياسي أو لعضويته في مجموعة اجتماعية محددة<sup>(٩)</sup>. وحتى منتصف عام ١٩٩٤ أصبح ١٢٦ بلدا أطرافا في تلك الاتفاقية أو في بروتوكولها لعام ١٩٦٧.

١٧ - وكما أشار مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين فإن عدد اللاجئين في العالم تضاعف في الفترة الممتدة من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٩١، بحيث ارتفع من ٨ ملايين إلى ١٦ مليونا. وفي أوائل عام ١٩٩٣ كان هناك حوالي ١٩ مليون لاجئ، وبحلول عام ١٩٩٤ بلغ مجموع عدد السكان المشمولين برعاية مفوض الأمم المتحدة السامي إلى ٢٣ مليونا منهم ١٦,٤ مليون لاجئ والبقية كانوا أشخاصا بحاجة للحماية وليس لهم مركز اللاجئين<sup>(١٠)</sup>. وكان هناك بالإضافة إلى ذلك ٢,٥ مليون من اللاجئين الفلسطينيين المشمولين بولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)<sup>(١١)</sup>. ولقد حدث هذا التزايد المستمر في أعداد اللاجئين في العالم على الرغم من النجاح الكبير لعمليات العودة الطوعية إلى الوطن. وفي الفترة ١٩٧٥-١٩٩١ كان حوالي ٦,٨ مليون لاجئ قد عادوا عودة طوعية إلى بلدانهم الأصلية<sup>(١٢)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، تم في الفترة ١٩٧٥-١٩٩٠ توطین ما يزيد على ١,٥ مليون لاجئ من الهنود والصينيين في بلدان ثالثة. وقد تم توطین معظمهم (حوالي ١,٢ مليون) في بلدان متقدمة النمو<sup>(١٣)</sup>.

١٨ - ومع ذلك يلجأ معظم اللاجئين منذ عام ١٩٨٠ إلى البلدان النامية. وفي عام ١٩٩٣ كان ٩ من كل ١٠ لاجئين موجودين في بلدان نامية بعضها من أشد بلدان العالم فقرا<sup>(١٤)</sup>. ولا يمكن معالجة أثر الأعداد الكبيرة للمهاجرين على الهياكل الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية والإمكانات الإنمائية للبلدان النامية بمعزل عن بعضهما البعض. ولا يمكن كذلك تجاهل الحالة الاجتماعية - الاقتصادية السائدة في البلدان الأصلية للاجئين في أي بحث شامل للأسباب الجذرية لتدفقات اللاجئين. وقد بذلت جهود لإدماج المساعدة المقدمة إلى اللاجئين في التخطيط الإنمائي ولكن لا تزال هناك أشواط طويلة يتعين قطعها حتى يحقق اللاجئين الذين ظلوا على تلك الحالة منذ أمد طويل الاكتفاء الذاتي. وكلما زاد عدد اللاجئين أو طالت مدة مكوثهم في



بعض البلدان النامية واشتدت منافستهم للسكان المحليين، كلما ازداد إجماع الحكومات عن السماح بدخول أعداد كبيرة من اللاجئين وتقديم المساعدة إليهم<sup>(٢٥)</sup>.

١٩ - وقد شهدت البلدان النامية بدورها صعوبات فيما يتعلق بالتصدي للأعداد المتزايدة لطالبي اللجوء الذين قد يستغرق البت في حالاتهم عدة سنوات في بعض الأحيان والذي كثيراً ما يكونون غير مؤهلين للحصول على مركز اللاجئين وفقاً للصكوك المنطبقة. وسعيًا لمجابهة مثل تلك التطورات، اتخذ عدد من البلدان المتقدمة النمو تدابير لتبسيط إجراءات البت في مسألة اللجوء والحد من دخول طالبي اللجوء المحتملين. وتشمل تلك التدابير فرض جزاءات على الخطوط الجوية التي تنقل أشخاصاً لا يحملون الوثائق المطلوبة وفرض تأشيرات للدخول ومنع طالبي اللجوء من تقديم طلبات في بلدان مختلفة في وقت واحد ومنع رعايا بعض البلدان "المأمونة" من طلب اللجوء. وهذه التدابير، وإن كانت ترمي إلى منع إساءة استخدام نظام منح حق اللجوء فإنها قد تحرم اللاجئين ذوي النوايا الحسنة حتى من مجرد فرصة التماس اللجوء<sup>(٢٦)</sup>. وكتدبير مواز، عمدت الحكومات إلى منح مركز يؤمن للمستفيد منه حماية مؤقتة ومنح أشكال أخرى من الحماية المؤقتة لا ترقى تماماً إلى مركز اللاجئين لتوسيع نطاق الحماية لتشمل الأشخاص الذين يحتاجون إليها مع تحاشي الحاجة إلى الإجراءات المطولة لتحديد أهلية الأفراد.

٢٠ - وأخيراً، شهدت فترة ما بعد حرب الخليج والنزاع الدائر في يوغوسلافيا السابقة تطوراً جديداً في مساعدة اللاجئين. فقد أقام المجتمع الدولي "مناطق آمنة" داخل البلدان المتأثرة بالنزاع، ويجري تقديم المعونة من خلال مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للسكان القاطنين في تلك المناطق أو الباحثين فيها عن ملجأ<sup>(٢٧)</sup>. بيد أن تلك الآليات طرحت مشاكل رئيسية فيما يتعلق بتأمين سلامة السكان المعنيين. فمن المسلم به أن تقديم الحماية والمساعدة في بلد المنشأ لا يمكن أن يكون بديلاً فعالاً للجوء إلى بلدان أخرى، رغم أن تلك الأنشطة قد تكون مكملاً مفيداً للجوء في ظروف معينة. وكان استخدام "الملاذات الآمنة" في بلدان ثالثة كذلك التي استخدمت في حالة الكوبيين والهايتيين الذين يفرون من بلديهم عن طريق البحر استراتيجية أخرى لمعالجة مشكلة التدفقات الهائلة لطالبي اللجوء.

#### ثانياً - الجوانب الاقتصادية للهجرة الدولية

٢١ - ظلت قضية الهجرة الدولية والتنمية تناقش في معظم الأحيان بالنسبة للجوانب الاقتصادية لهجرة اليد العاملة. وطبقاً لمنظور النمو المتوازن الذي تقترحه النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، تعتبر الهجرة من أجل العمل وسيلة رشيدة لتحسين الكفاءة الاقتصادية والنتاج على نطاق العالم، وذلك بنقل العمال من المناطق ذات الفائض إلى المناطق التي تعاني نقصاً في العمالة داخل وعبر الحدود الوطنية. وطبقاً للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، من شأن هذا النقل أن يحدث تضييقاً لفوارق الدخل بين مناطق المنشأ ومناطق المقصد لأنه مع رحيل المهاجرين، ترتفع أجور المقيمين، كما تساهم تحويلات المهاجرين في إيجاد الوظائف في مناطق المنشأ؛ وتمنع الضغوط التضخمية على الأجور في مناطق المقصد من خلال تأمين الإمداد بالعمالة<sup>(٢٨)</sup>. بيد أن هذه النواتج تعتمد على افتراضات عديدة تشمل تمتع

المهاجرين بمستويات مهارة تماثل مستويات العمال الباقين ومستويات العمال الموجودين في مناطق المقصد والمحافظة على العمالة الكاملة في مناطق المنشأ والمقصد أثناء عملية الهجرة. ونظرا لأن مثل هذه الافتراضات لا تتحقق عموما من الناحية العملية، لا يبدو أن آثار هجرة العمالة تتفق مع الافتراضات التي تتوقعها النماذج على أساس النظرية الكلاسيكية الجديدة. وبالرغم من ذلك فإن توسع هجرة اليد العاملة الى بلدان الاقتصادات السوقية في أوروبا أمكن التنبؤ به بدرجة كبيرة على أساس آثار الفائدة المتبادلة من الهجرة على البلدان الموفدة والبلدان المستقبلة وبدأت الشكوك بشأن صلاحيتها تظهر على السطح في وقت متأخر نسبيا من العملية<sup>(٢٩)</sup>.

٢٢ - وقد جرت إعادة تقييم للأثر الاقتصادي لهجرة اليد العاملة وذلك جزئيا نتيجة للقرار الذي اتخذته البلدان الرئيسية المستوردة لليد العاملة في أوروبا في عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ بأن توقف استقبال العمال المهاجرين. واستنادا الى دراسات القرى والمناطق، ذكر أن هجرة اليد العاملة قد زادت بدلا من أن تنقص من الفوارق بين مناطق المنشأ والمقصد<sup>(٣٠)</sup>. فبسبب العيوب في الهياكل الاقتصادية الحالية في مناطق المنشأ، لا يتييسر استخدام التحويلات بصورة منتجة. كما أنها لا تؤدي الى ايجاد الحجم الكافي من الوظائف. ولم يجد المهاجرون العائدون سوى فرص ضئيلة للاستثمار. كما أن قدراتهم المكتسبة حديثا لم يتييسر نقلها بسهولة لبلد المنشأ. وبالإضافة الى ذلك ونظرا لأن العمال المهاجرين عادة ما يكونون أفضل تعليما وأكثر مهارة من زملائهم المقيمين فقد أدت الهجرة الى تدهور في الموارد البشرية في مناطق المنشأ، وهو عامل مناوئ أيضا للتنمية.

٢٣ - وعلى مدى السنوات العشرين الماضية استمر النقاش بشأن ما إذا كانت الهجرة الدولية لليد العاملة تحسن أو تعوق آفاق التنمية لمناطق المنشأ ومناطق المقصد. ولا يتوفر حتى الآن توافق في الآراء بشأن الموضوع. وفيما يتعلق ببلدان المقصد يوجد اتفاق على أن البلدان التي تعاني نقصا في اليد العاملة تستفيد من الهجرة لأن لها أثرا كبيرا وإيجابيا على النمو الاقتصادي<sup>(٣١)</sup>. وبالرغم من ذلك فإن آثار الهجرة تكون أقل وضوحا في سياق زيادة البطالة، ولا يوجد ضمان لعودة المهاجرين الذين سمح لهم بالدخول عندما تزداد البطالة.

٢٤ - وأعرب عن القلق بشأن الأثر الذي يمكن أن يحدثه المهاجرون في فرص العمل أو في دخل العمال المحليين. وقد خلصت دراسات تتعلق بالولايات المتحدة الى أن المهاجرين لا يؤثرون في أجور العمال الوطنيين نظرا لعدم تنافس المهاجرين والوطنيين على نفس الأعمال<sup>(٣٢)</sup>. وبالإضافة الى ذلك لا يوجد دليل يؤيد إدعاء أن مجموعات الأقليات من الأرجح أن تعاني من انخفاض أجورها بسبب وجود المهاجرين<sup>(٣٣)</sup>. فعندما يسمح بمنح مركز قانوني للمهاجرين، يبدو أن المنافسة تكون أكبر في سوق العمل بين المهاجرين القانونيين والوطنيين بدلا من أن تكون بين هؤلاء الوطنيين والمهاجرين غير القانونيين<sup>(٣٤)</sup>.

٢٥ - وقد زعم في البلدان المتقدمة النمو، التي تتوافر فيها خدمات متقدمة للرعاية الاجتماعية احتمالات أن يتعيش المهاجرون على خدمات الرعاية الاجتماعية أكبر من احتمالات ذلك بالنسبة لغير المهاجرين.

فالواقع أنه عندما تتوافر البيانات بشأن الموضوع، لا يبدو أن احتمالات استعانة المهاجرين بخدمات الرعاية الاجتماعية تكون أكبر من احتمالات ذلك بالنسبة لغير المهاجرين إذا وضعنا في الحسبان الخصائص الديمغرافية للفئتين<sup>(٣٥)</sup>. والموضوع الآخر ذو الصلة هو ما إذا كانت تكاليف الرعاية الاجتماعية الخاصة بالمهاجرين تتوازن مع مساهمتهم في الإيرادات العامة. ففي استراليا على سبيل المثال، قدر أنه في السنة المالية ١٩٨٥ - ١٩٨٦، بلغت نسبة الضرائب التي تلقتها الدولة الى استحقاقات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المؤهلين للحصول عليها ٢,٣١ في المائة لغير المهاجرين و ٢,١٨ في المائة للمهاجرين<sup>(٣٦)</sup> أي أقل بدرجة طفيفة. وفي الولايات المتحدة، لم تكن الدراسات التي تحدد حجما لمستوى الإيرادات والنفقات العامة المتصلة بوجود المهاجرين قاطعة بالنسبة لماهية التكاليف المالية الصافية للهجرة، ولكنها أوحى بأن العبء المالي في تقديم الخدمات للمهاجرين يقع في معظمه على حكومات الولايات والحكومات المحلية أكثر مما يقع على الحكومة الفيدرالية<sup>(٣٧)</sup>. إلا أن استعراض الدراسات المتعلقة بالموضوع، والمنشورة منذ عام ١٩٩٠ يخلص الى أنها لا توفر أساسا ضعيفا فحسب لتقييم التكاليف المالية الصافية للهجرة على الصعيد الوطني ولكن الى أن استنتاجاتها على الصعيد المحلي تخضع أيضا للنقاش لاعتمادها على مجموعة من الافتراضات والنهج التصورية التي لا يمكن تأكيد صحتها بالبيانات الحالية<sup>(٣٨)</sup>. ولا يرجح إيجاد حل لهذه المشاكل المنهجية دون الرجوع الى بيانات ملائمة بشأن أعداد وأنواع المهاجرين الحاليين على الصعيد المحلي ومدى استفادتهم فعلا من الخدمات العامة ومدى الإيرادات التي يساهمون بها في الخزنة العامة.

٢٦ - وتستند معظم الدراسات التي تقيم أثر الهجرة على دول الرعاية الاجتماعية الى معلومات تشمل عدة قطاعات ولا تنطوي دائما على قياس الأشخاص في ضوء المرحلة العمرية للمهاجرين بالنسبة لدورة حياتهم. ونظرا لأنه من المرجح أن تتفاوت تكاليف الهجرة وفوائدها طبقا لتكوين السكان المهاجرين حسب مرحلة دورة الحياة، يكون المنظور الزمني ضروريا لإجراء تقييم ملائم لآثار الهجرة. ففي السياق الأوروبي على سبيل المثال، يحتمل أن تكون فوائد الهجرة قد بلغت أقصى مدى ببلوغ هجرة اليد العاملة الذروة وعندما تكون غالبية المهاجرين من الشباب والنشطين اقتصاديا. ومع استمرار تشكيل الأسر أو إعادة توحيدها، ربما تزداد تحويلات الرعاية الاجتماعية بالرغم من ارتفاع معدلات عودة المهاجرين. وحينئذ، ومع زيادة شيخوخة جماعات المهاجرين يحتمل أن تزداد التحويلات الاجتماعية أكثر من ذلك. ولا تزال هنالك حاجة كبيرة لإجراء تقييم لتكاليف وفوائد المهاجرين على مدى دورة الحياة الكاملة وبنحو أخص أثناء الوقت الذي يمضونه بالفعل في البلد المستقبل<sup>(٣٩)</sup>.

٢٧ - وفيما يتعلق ببلدان المنشأ، تولد هجرة اليد العاملة فوائد مهمة وسريعة مثل تخفيف الضغوط على العمالة المحلية وتنمية قوة عاملة أكثر مهارة وإدراج تحويلات مالية. بيد أن هجرة اليد العاملة لا توفر الشفاء الناجع لمشاكل التنمية - خاصة وأن آثارها قد تكون غير مرغوبة عندما توقف بلدان المقصد استقدام العمال أو عندما تتزامن عودة المهاجرين مع وجود أوضاع اقتصادية صعبة في أوطانهم أو عندما لا تكون مهارات المهاجرين العائدين مطلوبة في بلدان المنشأ، أو عندما تؤدي التحويلات الى إحداث ضغوط تضخمية. لذلك لا يوجد ما يضمن أن تحقق هجرة العمالة نموا اقتصاديا في بلدان المنشأ. ورغم

ذلك توجد لها فوائد بالفعل ويتمثل التحدي في تنظيم الهجرة بحيث يمكن زيادة تلك الفوائد الى الحد الأقصى.

٢٨ - ومن جملة الآثار السلبية المحتملة التي ترتبها الهجرة على التنمية الاقتصادية، والتي تشير قلقا كبيرا، فقدان الأشخاص المدربين ولا سيما أصحاب المهارات الإدارية والمهنية والتقنية اللازمة لاقتناء التكنولوجيا واستخدامها<sup>(٤٠)</sup>. ويقدر أن أفريقيا، بوجه خاص، فقدت نسبة كبيرة من عمالها ذوي المهارات العالية عن طريق الهجرة، وهي خسارة أدت بالفعل الى اضعاف امكانات التنمية فيها. وبالرغم من افتراض أن البلدان المتقدمة النمو هي البلدان التي يقصدها المهاجرون المهرة عموما من البلدان النامية، فإن الدليل يؤكد أن عددا متزايدا من العمال المهرة يتنقلون من بلد نام الى آخر<sup>(٤١)</sup>. فالبلدان الغنية بالنفط في غرب آسيا كانت مقصدا رئيسيا لهؤلاء المهاجرين مثلما كانت بعض بلدان الاقتصادات المصنعة حديثا في آسيا. وشمل نقل التكنولوجيا كذلك هجرة الأشخاص المهنيين والتقنيين من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بتشغيل الشركات متعددة الجنسيات. ويعني ذلك أن من المرجح نشوء دائرة فعالة في حالة نجاح الاستراتيجيات الإنمائية: فالنمو الاقتصادي يجذب كلا من رأس المال والأفراد مما يساعد على مواصلة هذا النمو. بيد أنه على العكس من ذلك، يمنع عدم النمو الاقتصادي تراكم الموارد الرأسمالية والبشرية اللازمة للتنمية.

٢٩ - وهناك اتفاق عام على أن أحد الآثار الاقتصادية الرئيسية للهجرة الدولية على بلدان المنشأ هو تدفق التحويلات الى الداخل. ويقدر أن حجم التحويلات العالمية قد ارتفع من ٤٣ بليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ٧١ بليون دولار في عام ١٩٩٠ وهو رقم يضارع مبلغ الـ ٥٤ بليون دولار الذي قدمته الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في شكل مساعدة إنمائية رسمية الى البلدان النامية في تلك السنة<sup>(٤٢)</sup>. وبالنسبة لعدد من البلدان الموفدة لليد العاملة، يفوق حجم التحويلات قيمة الصادرات التجارية أو يساوي نسبة كبيرة من قيمة تلك الصادرات. وفي بعض البلدان، ربما يكون الأثر الاقتصادي للتحويلات أكبر بكثير من أثر الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣٠ - وبالرغم من أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن ما إذا كانت التحويلات قد استخدمت بطريقة تساعد في التعجيل بتحقيق التنمية أم لا، فإنها تساهم بلا شك في تحسين الأوضاع المعيشية لأفراد الأسر الباقين. وعادة ما تستخدم على نحو رشيد من جانب المهاجرين وأفراد أسرهم إذا توافرت فرص الاستثمار الصالحة<sup>(٤٣)</sup>، وفي بعض البلدان يرقى استخدام التحويلات في الاستثمار الى مستوى الادخار. وفضلا عن ذلك تستخدم التحويلات أيضا، من حين لآخر، في تحسين أوضاع رأس المال البشري بالمساهمة في بقاء أبناء المهاجرين في الدراسة. ورغم أنه تبين أن التحويلات قد زادت من تضاوتات الدخل في بعض البيئات، يبدو أن أثرها العام يعتمد على مرحلة عملية الهجرة وتكوين تدفق المهاجرين. ففي المراحل الأولى للهجرة يرجح اختيار المهاجرين على نحو أكثر انتقاء ويحتمل أن تزيد التحويلات من أوجه انعدام المساواة في مجتمع المنشأ. وعندما يبلغ التدفق مرحلة النضج، قد تشمل حركة الهجرة فئة أكثر تنوعا من الناس بحيث تزيد تحويلاتهم من المساواة في الدخل<sup>(٤٤)</sup>.

٣١ - وأهمية التحويلات لكثير من البلدان النامية هي مثال للروابط التي أصبحت إحدى السمات المتزايدة للاقتصاد العالمي. وتشغيل الشركات عبر الوطنية مثال آخر على نمو الصلات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية: فمنذ عام ١٩٧٠ كانت الشركات التي يوجد مقر معظمها في البلدان المتقدمة النمو تصدّر رأس المال بدلا من استيراد العمالة، من أجل تقليل تكاليف العمل وفتح أسواق جديدة. وشجعت اليابان بالذات إنشاء شركات يابانية تابعة لها في الخارج، خصوصا في الاقتصادات حديثة العهد بالتصنيع التي ظهرت في شرق وجنوب شرق آسيا. على أن هذه الاستراتيجية لم تمنع من نشوء طلب غير ملبي على اليد العاملة في اليابان ذاتها، مما زاد من المهاجرين الوافدين. كما أن عدة اقتصادات كانت أصلا حديثة العهد بالتصنيع أصبحت من المصادر الرئيسية للنازحين، رغم نجاحها في الإبقاء على نموها الاقتصادي القوي. وكان هذا حال اندونيسيا وماليزيا وتايلند أيضا، وهي جميعا من الجيل الثاني للاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع<sup>(٤٥)</sup>. ويبدو أن هذه النتائج تؤكد ما توصلت اليه لجنة دراسة الهجرة الدولية والتنمية الاقتصادية التعاونية التي أنشأها برلمان الولايات المتحدة عام ١٩٨٦. فقد كان مما خلصت اليه اللجنة أن عملية التنمية ذاتها تحرك خلال فترة قصيرة قوى قد تزيد ضغوط الهجرة الى الخارج بدلا من تقليلها<sup>(٤٦)</sup>.

٣٢ - وأكدت اللجنة أيضا أنه نظرا الى ما لسياسات البلد فيما يتعلق بالتجارة والانتاج من أهمية في تشكيل الهجرة الدولية، من الأساسي للبلدان المستقبلية أن تدرس بعناية آثار كل هذه السياسات في ضغوط الهجرة الى الخارج. وقد رأت اللجنة أن توسيع التجارة بين بلدان النزوح والولايات المتحدة هو أهم استراتيجية لتقليل ضغوط الهجرة على المدى الطويل. وبدرت اقتراحات مشابهة في محافل أخرى<sup>(٤٧)</sup>. بيد أن الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو وجدت صعوبة في تقليل الحواجز التجارية فيما يتعلق بسلع تستطيع البلدان النامية أن تنافسها في انتاجها، وخصوصا المنتجات الزراعية والمنسوجات. إلا أنه توجد بعض التطورات المبشرة بالأمل، ومنها اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بنجاح في إطار اتفاق الغات، خصوصا إذا علمنا أنه منذ ابتداء هذه الجولة في عام ١٩٨٦ انضمت أكثر من عشرة بلدان نامية الى اتفاق الغات، كما بدأت أخريات تتفاوض على اللحاق بها<sup>(٤٨)</sup>.

٣٣ - وتبرز الاستنتاجات التي توصلت اليها لجنة الولايات المتحدة ضرورة الكف عن النظر الى الهجرة بمعزل عن عمليات أخرى تؤثر في سير الاقتصاد العالمي. إذ أن أوجه التحسن في النقل والاتصالات، وتزايد دور الشركات عبر الوطنية في تنظيم عمليات الانتاج والتبادل والاستهلاك التي تتجاوز الحدود الوطنية، والتكافل الذي تغذيه أنواع مختلفة من المبادلات منها التجارة وتدفعات التكنولوجيا ورأس المال، وتنقل الكوادر الإدارية والموظفين المدربين الآخرين، لها جميعا آثارها على الهجرة. وأهم من ذلك أن المفهوم الإنمائي الجديد الذي يدعو الى اتباع استراتيجية السوق الحرة لتعزيز النمو الاقتصادي يؤدي الآن في وقت واحد الى تغييرات هيكلية كبرى في البلدان النامية التي تحاول تنفيذ هذه السياسات والى زيادة انفتاح الاقتصادات. وتبين الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع في آسيا أن عملية التحول هذه كثيرا ما تقترن بهجرة كبيرة، خصوصا لأن نجاح التنمية يعني ضمنا تحسن دخل مواطني البلد، وازدياد الناس القادرين على تغطية تكاليف الهجرة الدولية، وهي كبيرة عموما على أن احتمال النزوح لا يظهر عند نجاح التنمية إلا إذا كانت ظروف البلدان المستقبلية تبرر ذلك.

### ثالثا - الجوانب الاجتماعية للهجرة الدولية

٣٤ - أدت الهجرة الدولية في عدد من البلدان المستقبلية الى ظهور فئات متميزة من السكان، أصبحت تبعا لعدد من العوامل إما مجتمعات متميزة ولكنها مع ذلك جزء متكامل من مجتمع متعدد الثقافات، أو أقليات معزولة تعيش على هامش المجتمع<sup>(٤٩)</sup>. ورغم أن كثيرا من المهاجرين وأحفادهم نجحوا في الاندماج بعامة السكان ولم يعودوا فئات متميزة، فإن الذين ظلوا على تمايزهم يغلب عليهم التكتل الجغرافي والإبقاء على لغاتهم وثقافتهم. كما أن من يمثلون أقليات واضحة مستبعدون جزئيا من المجتمع الأكبر لعامل واحد على الأقل من العوامل التالية: تعرضهم لقيود قانونية لا تنطبق على سائر السكان؛ وعدم تمتعهم بإقامة مضمونة مستقرة؛ وضعف احتمالات تجنسهم؛ وحرمانهم من الحقوق الاجتماعية والسياسية؛ وقلة احتمالات تحركهم اقتصاديا أو اجتماعيا؛ وتعرضهم للتمييز الإثني أو العرقي، وللعنف أو التحرش لأسباب عنصرية.

٣٥ - ويتوقف تشكيل الأقليات كثيرا على أنواع السياسات المتبعة في تشكيل المهاجرين الوافدين، وتدبير أمر المهاجرين الذين يقررون البقاء في النهاية للاستيطان. وحيث أن الهجرة المؤقتة على نطاق واسع لا بد أن تؤدي الى قدر من الاستقرار، من الملاحظ في البلدان التي لا تسمح بدخول العمال المهاجرين إلا مؤقتا أن احتمالات تقوية العزلة وتكوين أقليات مرتفعة، خصوصا لأن السياسات اللازمة لتأمين طابعهم المؤقت يتأصل فيها عنصر العزل، وليس من شأنها إلا أن تزيد من أوجه الإجحاف والتمييز العنصري إذا استمرت بعد أن تبلغ حركة الاستيطان قمتها الحرجة. لهذا يتعرض العمال المهاجرون المؤقتون في العادة الى تمييز مؤسسي، فالقانون يحظر عليهم تغيير الوظائف أو العمل في القطاع العام<sup>(٥٠)</sup>. وكثيرا ما يكون المهاجرون غير مؤهلين للمساعدة الحكومية أو لتعويضات البطالة، وقد تكون البطالة في حد ذاتها سببا لإبعادهم. وكثيرا ما تكون المهاجرات ممنوعات من ممارسة أي نشاط اقتصادي أو من الحصول على المساعدة الحكومية إذا دخلن البلد صراحة على أساس أن الذي يعولهن رجل مهاجر. وهذه السياسات تعزز الاتجاه نحو تجزئة سوق العمل، وتوجيه المهاجرين والمهاجرات على السواء الى وظائف منخفضة المهارة تقل فيها إمكانيات التحرك الى أعلى<sup>(٥١)</sup>.

٣٦ - وتميل تجزئة سوق العمل الى مسيطرة الفصل في أماكن الإقامة. فالمعتاد في المهاجرين الذين يعملون في وظائف منخفضة الدخل أن تكون مدخراتهم قليلة، وقد يحتاجون الى تحويل أكبر مبلغ ممكن للأسر التي تركوها وراءهم. لذلك يميلون الى الإسكان الرخيص في مناطق الطبقة العاملة. والقرب من مكان العمل عامل هام في اختيار مكان السكن. ومما يشجع التكتلات السكنية في بعض البلدان ممارسات مؤسسية مثل قيام أرباب العمل والسلطات الحكومية بتوفير السكن. ورغم أن مستوى هذا السكن كثيرا ما يكون أفضل مما هو موجود في السوق المفتوحة، فإنه كثيرا ما يؤدي الى عزل العمال المهاجرين وأسرتهم، ويعزز الاتجاه نحو الفصل. على أن الفصل ليس بأكمله ظاهرة سلبية. ورغم أنه كثيرا ما يكون نتيجة للتمييز من جانب غالبية السكان فإنه يمكن المهاجرين من التساند أو إعادة بناء الأسر وشبكات من الأحياء، كما يساعد على بقاء لغاتهم وثقافتهم<sup>(٥٢)</sup> وتستفيد المهاجرات بالذات من هذه التطورات. كما تساعد

الأحياء الإثنية على إنشاء أعمال ووكالات صغيرة ترعى حاجات المهاجرين، وبالتالي تسهل تشكيل جمعيات المهاجرين.

٣٧ - وسياسات الهجرة عوامل رئيسية في تشكيل خبرة المهاجرين بالاستيطان. ففي البلدان التي تقبل الهجرة الدائمة وتعطي المهاجرين الإقامة المضمونة المستقرة وتساويهم بالمواطنين في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وفي معظم حقوق الإنسان، قد يضع المهاجرون أنفسهم تصورات وخططا طويلة الأجل. وعلى عكس ذلك عندما تستمر أسطورة الإقامة القصيرة لا بد أن تكون آراء المهاجرين ومشاريعهم متضاربة. لأن عودتهم الى بلد المنشأ قد تكون صعبة في حين أن بقاءهم في البلد المستقبل مشكوك فيه. كما أن الأيديولوجيات الرسمية فيما يتعلق بالهجرة المؤقتة تخلق بين عامة السكان توقعات قد تؤدي الى العداء والسخط نحو المهاجرين بمرور الوقت، خصوصا إذا تحولت الإقامة المؤقتة الى استيطان. وعدم اعتراف السلطات الوطنية بأسباب هذه التغيرات أو عدم تفسيرها لها قد يؤديان الرأي القائل بأن المهاجرين أنفسهم مسؤولون عن أية مشاكل قد تنشأ. فالملاحظ بالذات خلال فترات التغيير الاجتماعي والاقتصادي السريع التي تجعل معظم السكان يشعرون بعدم الاستقرار والخطر أن العداء نحو الجماعات المهاجرة أو الإثنية قد ينمو، كما حدث خلال أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات.

٣٨ - وكما هو الحال في قضايا أخرى، تعتبر بنية الأقليات في البلدان المستقبلية عملية أكثر تعقيدا ودينامية مما يمكن التعبير عنه هنا. كما تختلف معاملة فئات المهاجرين في معظم البلدان، وبالتالي تتفاوت كثيرا عمليات تكيفهم. وبلد المنشأ ليس وحده العامل الهام في تحديد تجربة المهاجر، فهناك أيضا نوع العمل الذي يؤديه. وحاليا ترحب معظم البلدان بالمهاجرين ذوي المهارات العالية باعتبارهم رصيذا لها. أما العمال غير المهرة فليسوا موضع ترحيب، وكثيرا ما يضطرونهم ذلك الى دخول البلد بطرق غير مباشرة، سواء على أساس جمع شمل الأسرة أو الهجرة غير المأذون بها أو البحث عن ملاذ. ومع أن العمال المهاجرين غير المهرة كثيرا ما يكونون لازمين لأداء أعمال ينفر منها باقي المجتمع، فإن مساهمتهم في اقتصاد البلد المستقبل كثيرا ما لا تلقى تقديرا. كما أنه كلما ازداد عدد البلدان التي تتساهل صراحة في الهجرة غير المسجلة بدلا من الاعتراف بحاجتها الى العمال المهاجرين غير المهرة، قد يستمر الاتجاه نحو ظهور الأقليات وتهميشها.

٣٩ - ولحكومات البلدان المستقبلية مصلحة في التأكد من حسن حالة المهاجرين قدر المستطاع، خصوصا عند استقرارهم لأجل طويل. وينبغي تفادي السياسات التي تؤدي الى تهميش فئات معينة من المهاجرين: ومن المهم هنا مكافحة الهجرة غير المسجلة، ليس فقط من أجل إنفاذ القانون وإنما أيضا لمنع استغلال المهاجرين ولتقليل احتمالات ظهور فئة جديدة أخرى من السكان الهامشيين الذين يفتقرون الى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الكافية. إلا أنه قد يصعب التحكم في الهجرة غير المسجلة عند وجود حاجة حقيقية الى العمل الذي يؤديه المهاجرون غير المسجلين. والاعتراف بهذه الحاجة مع وضع برامج للهجرة تسمح بتلبية الطلب الحالي على العمال تحت رقابة القانون هما خير سبيل لجعل الهجرة الدولية غنما لا غرما.

٤٠ - وكما جاء في برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإن الإدارة الفعالة للهجرة الدولية على المدى الطويل "تتوقف على جعل بقاء الشخص في بلده خيارا صالحا متاحا لجميع البشر"<sup>(٥٣)</sup>. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بضمان احترام حقوق الإنسان في جميع البلدان، وبتحسين مستوى معيشة الناس في البلدان النامية. ورغم كثرة القول بأن وصول الدخل الفردي في البلدان النامية الى مستوى العالم المتقدم النمو سيستغرق عقودا كثيرة، فالمهم هنا أن التقارب قد يبدو ممكنا، وأن يصبح سكان البلدان النامية على اقتناع بأن تحسين أحوالهم وأحوال أطفالهم أمر ممكن في بلدانهم أنفسهم.

#### رابعا - آراء الحكومات بشأن عقد مؤتمر دولي معني بالهجرة والتنمية

٤١ - طلب الأمين العام الى إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات أن تعمل كجهة محورية لإعداد التقرير المتعلق بالهجرة الدولية والتنمية الذي دعا الى تقديمه قرار الجمعية العامة ١٢٧/٤٩. وبناء على ذلك، ووفقا لذلك القرار، طلب الى الحكومات أن تقدم آراءها بشأن عقد مؤتمر دولي معني بالهجرة الدولية والتنمية، وذلك من خلال رسالة بعث بها وكيل الأمين العام لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات الى جميع الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة. وطلب في الرسالة، التي أرسلت في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥، أن تصل الردود الى الإدارة قبل ٣ آذار/مارس. وفي الفترة ما بين ١٥ و ٣٠ آذار/مارس، جرى الاتصال هاتفيا بجميع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة التي لم تصل ردودها حتى ذلك التاريخ وإبلاغها بأن ردودها سينظر فيها، مع ذلك، إذا وردت قبل منتصف نيسان/أبريل.

٤٢ - وحتى ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وردت ردود من الحكومات التالية:

الاتحاد الروسي، واثيوبيا، والأرجنتين، واستراليا، واكوادور، وبيرو، وتايلند، وتوغو، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، ورومانيا، وسويسرا، وفرنسا (بالنيابة عن أعضاء الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر)، والفلبين، وفنزويلا، وكرواتيا، وكندا، وكولومبيا، ومصر، والمغرب، والنرويج، والولايات المتحدة، ويوغوسلافيا.

وبالنظر الى ارتفاع مستوى عدم الرد، ليس من الممكن تقييم الى أي مدى تعتبر الإجابات الواردة ممثلة لآراء جميع الحكومات.

٤٣ - وأعربت تسع عشرة حكومة (بما فيها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) عن تحفظات بشأن عقد المؤتمر الدولي المقترح، وأشارت إلى أن اتخاذ قرار بعقد مؤتمر هو أمر سابق لأوانه وأن هناك آليات أخرى لمعالجة القضايا التي تثيرها الهجرة الدولية من حيث علاقتها بالتنمية ينبغي النظر فيها أولا. وأعربت ثلاث حكومات أخرى، بالرغم من تحببها نوعا ما لإمكانية عقد مؤتمر دولي، عن شعورها بأن الأمر يحتاج إلى المزيد من الجهد لوضع جدول أعمال من أجل إجراء مفاوضات سياسية، وخاصة تحديد المجالات التي يمكن الاتفاق بشأنها، وتعزيز تبادل الآراء على الصعيد الإقليمي. أما البلدان الخمسة عشر



المتبقية فقد استصوبت عموماً عقد مؤتمر دولي ولكنها أعربت عن آراء مختلفة بشأن أهدافه الممكنة والقضايا التي ينبغي معالجتها فيه.

٤٤ - وكان هناك قدر كبير من الاتفاق بين الحكومات الثلاث عشرة التي أبدت ملاحظاتها على فئات المهاجرين التي ينبغي للمؤتمر المحتمل أن يتناولها بشأن الحاجة إلى اتباع نهج شامل وأخذ جميع فئات المهاجرين في الاعتبار. وهناك بلدان فقط اقترحا ألا يتناول المؤتمر المحتمل القضايا المتعلقة باللاجئين وغيرهم من فئات المجبرين على الهجرة.

٤٥ - وكان هناك اتفاق عام بين الحكومات المحبذة لعقد مؤتمر دولي معني بالهجرة الدولية على أن يكون المؤتمر ذا طابع سياسي، ويشمل إجراء مفاوضات فيما بين الحكومات. ولاحظت عدة حكومات أنه يتعين على هذا المؤتمر أن يعالج أيضاً القضايا التقنية والفنية، وبصورة خاصة فيما يتعلق بصياغة توصيات فعالة من أجل اتخاذ التدابير. وأشار عدد من الحكومات إلى نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بوصفها تتيح أساساً جيداً لإجراء المزيد من المفاوضات. غير أن الحكومات التي حذرت عقد مؤتمر معني بالهجرة الدولية والتنمية شددت على أن الهدف منه ينبغي أن يكون إدخال تحسينات على الاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذين المؤتمرين. ومن بين المسائل التي تم اقتراحها لمزيد من النظر فيها: طرائق تعزيز التزام البلدان المضيفة بحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين المسجلين؛ وترسيخ الحقوق المكتسبة لهؤلاء المهاجرين؛ وطرائق تعزيز إدماج العمال المهاجرين؛ وإجراءات تحسين التعاون الاقتصادي بين البلدان الموفدة والبلدان المضيفة وزيادة المعونة الإنمائية المقدمة للبلدان الموفدة؛ واستراتيجيات لمنع الهجرة القسرية أو تخفيف آثارها السلبية؛ وإجراءات لدعم وتيسير عودة اللاجئين. وشددت بلدان عديدة على ضرورة معالجة أسباب الهجرة والنظر في الوسائل التي يمكن من خلالها للهجرة الدولية أن تعزز التنمية في سياق العولمة المتزايدة. وأعرب أحد البلدان عن اعتقاده بأن تعزيز تنسيق سياسات الهجرة الدولية وتوحيدها أمر هام.

٤٦ - واقترح معظم البلدان التي حذرت عقد مؤتمر أن تكون نتيجته الرئيسية وضع برنامج عمل، يمكن أن يكون مصحوباً بإعلان. واقترح البعض إمكانية استخدام هذا المؤتمر لتعزيز التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة المتعلقة بالهجرة. ورأت بلدان أخرى أنه يتعين تقييم كفاية تلك الصكوك، وأن نتيجة هذا التقييم ينبغي أن تظهر في برنامج العمل.

٤٧ - وفيما يتعلق بالعملية التحضيرية لمؤتمر محتمل، أعربت ١٣ حكومة من جملة ١٥ حكومة أرسلت آراءها، عن تأييدها لعقد اجتماعات إقليمية من شأنها أن تيسر التوصل إلى مستوى أول من الاتفاق بشأن القضايا الصعبة. واقترح بعض البلدان التي أعربت عن شكوك بشأن عقد مؤتمر عالمي اعتماد نهج إقليمي أولاً بغية تحقيق فهم أفضل لنوع جدول الأعمال الذي يمكن أن يعالجه مؤتمر عالمي محتمل. واقترحت البلدان المحبذة لعقد مؤتمر عالمي أن يعقد، بالإضافة إلى الاجتماعات الإقليمية، اجتماعان أو ثلاثة للجنة تحضيرية. وأعربت أغلبية البلدان عن تحييدها لمشاركة المنظمات الدولية، والمنظمات الحكومية الدولية

والمنظمات غير الحكومية مشاركة نشطة في العملية التحضيرية وفي المؤتمر نفسه. واقترحت عدة بلدان اتباع عملية تحضيرية شبيهة بالعملية التي سبقت عقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وشدد عدد قليل من البلدان على الحاجة الى أعمال تحضيرية فنية وطيدة تشمل عقد اجتماعات تقنية وإعداد تقارير وطنية. وأشار بلد واحد الى أن المؤتمر المعني باللاجئين والعائدين والمشردين وما يتصل بهم من حركات الهجرة في رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة الذي تنظمه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ينبغي أن يشكل جزءا هاما من الأنشطة التحضيرية.

٤٨ - واعترافا منها بأن لعدد من هيئات الأمم المتحدة ولايات متصلة بالهجرة الدولية، وبأن منظمات دولية أخرى لعبت أيضا أدوارا هامة في ذلك الميدان، أعربت أغلبية البلدان عن رأي فيما يتعلق بهيكل الأمانة الخاصة بالمؤتمر المحتمل، مفاده أن تتكون من موظفين من مختلف هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى. وكانت إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة من بين الهيئات التي أشير إليها. كما اقترح اثنان من البلدان أن تشمل الأمانة ممثلين عن البلدان المضيفة والبلدان الموفدة.

٤٩ - ومن بين البلدان الأحد عشر التي ذكرت تاريخا ممكنا لعقد المؤتمر أشارت البلدان جميعها ما عدا اثنين، الى عام ١٩٧٩ أو تاريخ لاحق. وشدد عدد قليل من البلدان على أهمية ضمان عدم التسرع في العملية التحضيرية. وفيما يتعلق بالتمويل، أفادت أغلبية البلدان التي أبدت رأيا في المسألة أن المؤتمر الدولي المعني بالهجرة الدولية والتنمية ينبغي أن يمول من خلال الميزانية العادية للأمم المتحدة، غير أن عددا قليلا من البلدان أضاف أنه بالإمكان إنشاء صناديق استمائية لتمويل الأنشطة التحضيرية أو مشاركة البلدان النامية.

٥٠ - أما البلدان غير المؤيدة لعقد مؤتمر عالمي معني بالهجرة الدولية فلم تعرب عن أية آراء بشأن طرائقه الممكنة. ومع ذلك، اقترحت اعترافا منها بأن الهجرة الدولية وعلاقتها بالتنمية تشكل قضية هامة، أن تعالجها الأجهزة العادية للأمم المتحدة. فقد لوحظ أن لجنة السكان والتنمية قد قررت من قبل تخصيص عام ١٩٩٧ للنظر في الهجرة الدولية والتنمية بوصفها موضوعا خاصا في مداولاتها. وزيادة على ذلك، أشير إلى أنه بإمكان الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في هذا الموضوع. وبينت أغلبية البلدان التي لم تحبذ عقد مؤتمر معني بالهجرة الدولية أن عددا كبيرا جدا من المؤتمرات العالمية قد عقدت من قبل، وأن السعي الى تنفيذ الاتفاقات التي توصل إليها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أو مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أجدى من إنفاق موارد شحيحة على مؤتمر عالمي آخر.

٥١ - ولمساعدة الحكومات في مداولاتها بشأن عقد مؤتمر معني بالهجرة الدولية والتنمية، تستعرض الأقسام التالية من هذه الورقة النواحي التنظيمية للمؤتمرات والأنشطة الأخرى في مجال الهجرة الدولية التي تضطلع بها مختلف وكالات وهيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة.

### خامسا - الطرائق التنظيمية لمؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى

٥٢ - بالنظر الى أن كثيرا من الحكومات التي حبذت عقد مؤتمر دولي معني بالهجرة الدولية أشارت الى مؤتمرات الأمم المتحدة السابقة بوصفها نماذج ممكنة، من المفيد استعراض طرائقها التنظيمية. أما المؤتمرات الرئيسية الثلاثة التي أشارت إليها الحكومات فهي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٥٣ - وقد اتخذت الجمعية العامة، في عام ١٩٨٩، الخطوة الأولى لعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، باعتمادها القرار ٢٢٨/٤٤. وعقد المؤتمر بعد ذلك التاريخ بسنتين ونصف سنة في ريو دي جانيرو، البرازيل، ودام قرابة أسبوعين، من ٣ الى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢. وتضمنت العملية التحضيرية عقد دورة تنظيمية للجنة التحضيرية في بداية عام ١٩٩٠، وأربع دورات تنظيمية عقدت ما بين آب/أغسطس ١٩٩٠ ونيسان/أبريل ١٩٩٢. ودامت كل دورة موضوعية للجنة التحضيرية أسبوعين على الأقل. وشملت النتيجة النهائية للمؤتمر إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية؛ وجدول أعمال القرن ٢١: برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة؛ وبيانا بشأن مبادئ الغابات. وعقدت اجتماعات وحلقات دراسية تقنية من أنواع مختلفة بغية توفير الأساس الفني لإعداد مشاريع تلك الوثائق، ولا سيما جدول أعمال القرن ٢١. وقد عقد على الأقل اجتماع تقني واحد لكل مسألة من المسائل الأربعين التي يغطيها جدول أعمال القرن ٢١. وبالإضافة الى ذلك، عقدت سلسلة من الاجتماعات الإقليمية الحكومية الدولية قدمت إسهاما للمؤتمر. واستخدمت التبرعات المقدمة للصندوق الاستئماني في تمويل مشاريع خاصة، وأحداث وسائط الإعلام، والإعلان عن المؤتمر والأنشطة الأخرى الرامية الى دعم المؤتمر. أما تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وتقديم الخدمات التقنية له فقد اضطلعت به أمانة مخصصة أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة، بالاستعانة بإسهامات آتية من جميع هيئات المنظومة.

٥٤ - وكان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة، من ٥ الى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ثالث مؤتمر في سلسلة المؤتمرات الحكومية الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة بشأن القضايا السكانية. وقد اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٨٩ قرار عقد اجتماع دولي بشأن السكان في عام ١٩٩٤ (القرار ٩١/١٩٨٩)؛ وبدأت العملية التحضيرية للمؤتمر في عام ١٩٩١ بعقد الدورة الأولى للجنة التحضيرية. وعقدت دورتان أخريان للجنة التحضيرية، احدهما في عام ١٩٩٣ لمدة اسبوعين والأخرى في عام ١٩٩٤ لمدة ثلاثة أسابيع. كما تضمنت الأعمال التحضيرية الفنية للمؤتمر عقد ستة اجتماعات للخبراء، يركز كل منها على مجموعة رئيسية من القضايا في اطار الموضوع الشامل المتعلق بالسكان، وخمسة مؤتمرات اقليمية نظمتها اللجان الإقليمية للأمم المتحدة. وبالإضافة الى ذلك، عقدت خمسة اجتماعات مائدة مستديرة مخصصة بشأن المواضيع التي هي محل اهتمام خاص، وذلك برعاية بعض الحكومات أو المنظمات، وكانت استنتاجاتها جزءا من الاسهام الفني في المؤتمر. وأفضت جميع هذه الاجتماعات، التي عقدت قبل الدورة الثالثة للجنة التحضيرية، الى توصيات كانت بمثابة أساس لإعداد مشروع برنامج عمل اعتمد المؤتمر صيغته النهائية. والى جانب الاعتمادات الموجودة في الميزانية العادية لتغطية تكاليف المؤتمر، أنشأ الأمين العام للأمم

المتحدة صندوقين استئمانيين: أحدهما لدعم الأنشطة التحضيرية، والآخر لتيسير مشاركة البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان صندوقاً استئمانياً لدعم الأنشطة التحضيرية الوطنية، بما في ذلك الاجتماعات والدراسات على الصعيد القطري، وأنشطة الإعلام وإذكاء الوعي. وترأست أمانة المؤتمر المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، فقامت بدور الأمانة العامة للمؤتمر، ومدير شعبة السكان في إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتخطيط السياسات، الذي قام بدور نائب الأمانة العامة للمؤتمر. وتمت الاستعانة بموظفين من شعبة السكان في إدارة المعلومات الاقتصادية والسياسية وتخطيط السياسات وصندوق الأمم المتحدة للسكان لإنجاز الأنشطة التحضيرية الضرورية والاضطلاع بالجوانب التنظيمية للمؤتمر. وزودت الأمانة بموظفين إضافيين من خلال استعارة موظفين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومن خلال الاعتمادات التي رصدتها الأمم المتحدة للمؤتمر في الميزانية، والأموال الخارجة عن الميزانية.

٥٥ - وفي عام ١٩٩٢، قررت الجمعية العامة عقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية (القرار ٩٢/٤٧). وعقد المؤتمر بعد ذلك بسنتين تقريباً في كوبنهاغن، الدانمرك، ودام أسبوعاً، من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥. وعقدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة دورتها التنظيمية في نيسان/أبريل ١٩٩٣، كما عقدت ثلاث دورات تنظيمية أخرى للجنة قبل مؤتمر القمة، دام كل منها أسبوعين. وجرى دعم الأعمال التحضيرية الفنية لمؤتمر القمة عن طريق الأنشطة التي اضطلعت بها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية، والتي شملت الحلقات الدراسية، وحلقات العمل والندوات بشأن قضايا ذات صلة مباشرة بمؤتمر القمة. فقد اضطلعت اللجان الإقليمية بسلسلة من الأنشطة الداعمة على الصعيد الإقليمي. وعقدت أمانة مؤتمر القمة العالمي حلقة دراسية بشأن الأبعاد الأخلاقية والروحية للنمو الاجتماعي. كما عقدت وكالات وبرامج ومنظمات الأمم المتحدة عدداً من الاجتماعات والحلقات الدراسية وحلقات العمل. وإلى جانب الاعتمادات المخصصة في الميزانية العادية لتمويل الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي، أنشئ صندوق استئماني لتيسير مشاركة الوفود من أقل البلدان نمواً والخبراء المنتمين إلى تلك البلدان. ولم يتم إنشاء أمانة منفصلة لتقديم الخدمات لمؤتمر القمة العالمي. وإنما اضطلعت إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بتنسيق الأنشطة التنظيمية والفنية المتصلة بمؤتمر القمة، بالاستعانة بإسهامات من جميع هيئات المنظومة.

سادسا - الأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها هيئات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات

٥٦ - كما يتضح من السرد التالي، تتناول مختلف الإدارات والبرامج والوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات التابعة للأمم المتحدة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، جوانب مختلفة من الهجرة الدولية من حيث علاقتها بالتنمية. فعلى سبيل المثال، تقع المسائل التي تتصل بالهجرة الدولية للعمال في نطاق اختصاص منظمة العمل الدولية. وتعالج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسائل اللاجئين وفئات معينة أخرى من المهاجرين قسراً وتعتبر من هيئات الأمم المتحدة القليلة التي تعنى على وجه الحصر بمسائل الهجرة. وتعالج إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات مسائل الهجرة من منظور موضوعي

لكونها تهتم بجميع أنواع المهاجرين ومسائل السياسات المتصلة بالهجرة. وبالإضافة الى ذلك، يعالج عدد من المنظمات الحكومية الدولية غير الداخلة في منظومة الأمم المتحدة مسائل الهجرة، وهناك الكثير من المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة الى المهاجرين على اختلاف أنواعهم على الصعيد المحلي والإقليمي، وفي بعض الحالات على الصعيد الدولي. والقصد من العرض العام التالي للأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها مختلف الهيئات والمنظمات هو الإبلاغ عن مجالات خبرتها الفنية على وجه التحديد. ويتركز معظم الاهتمام على أنشطة منظومة الأمم المتحدة ولكن أُدخلت فيها أيضا، لأغراض توضيحية، منظمتان حكوميتان دوليتان هما منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنظمة الدولية للهجرة. أما الأولى، أي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فلها تقاليد راسخة تتمثل في معالجة الجوانب السياسية والانمائية من الهجرة الدولية بينما تركز الثانية، أي المنظمة الدولية للهجرة، نفسها بالدرجة الأولى للأنشطة التشغيلية المتصلة بالهجرة الدولية.

#### ألف - الأمانة العامة للأمم المتحدة

##### مركز حقوق الانسان

٥٧ - يتمتع المركز، تحت إشراف لجنة حقوق الانسان، بولاية التركيز على مسائل حقوق الإنسان المتصلة بالمشردين داخليا والهجرات الجماعية. كما باتت حقوق العمال المهاجرين من المسائل التي يعنى المركز بها، ولا سيما منذ أن قدم المركز خدمات فنية للفريق الحكومي الدولي الذي صاغ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي فتح باب التصديق عليها في عام ١٩٩٠. وحتى نهاية عام ١٩٩٤، بلغ عدد البلدان التي وقعت على الاتفاقية أربعة وعدد التي صادقت عليها ثلاثة أصبحت بالتالي أطرافا فيها (من بينها بلد واحد موقَّع وطرف في الاتفاقية على السواء). وستدخل الاتفاقية حيز النفاذ بعد ثلاثة أشهر من استلام الصك العشرين للتصديق على الاتفاقية أو للانضمام إليها.

##### إدارة الشؤون الانسانية

٥٨ - تتأسس الادارة وتخدم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي تعالج المسائل المتصلة بنزوح السكان داخليا وخارجيا. كما تتأسس وتعقد، على أساس شهري، المشاورات المشتركة بين الوكالات المعنية بالإنذار المبكر بالتدفقات الجديدة من اللاجئين والمشردين، التي بدئت بها بمبادرة من لجنة التنسيق الإدارية.

##### إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات

٥٩ - تضطلع شعبة السكان التابعة لادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، بتوجيه من لجنة السكان والتنمية، بدراسات عن مستويات واتجاهات الهجرة الدولية؛ وسياسات الهجرة الدولية؛ وأوجه الترابط بين الهجرة الدولية والتنمية. ولدى الاضطلاع بهذه الدراسات ينظر في جميع أنواع الهجرة. ونالت هجرة النساء اهتماما خاصا وتم بالفعل نشر تقرير عنها بعنوان "سياسات الهجرة الدولية ومركز المهاجرات". وقامت شعبة السكان، بوصفها جزءا من أمانة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بعقد اجتماع

لفريق الخبراء بشأن التوزيع السكاني والهجرة أرسى الأساس لإعداد الفصل العاشر المتعلق بالهجرة الدولية من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد قررت لجنة السكان والتنمية في دورتها الأخيرة، في معرض تخطيطها لأنشطة متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أن تكرر دورتها لعام ١٩٩٧ للنظر في المسائل المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية. وتتولى الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، بتوجيه من اللجنة الإحصائية، مسؤولية إعداد المعايير المتعلقة بجمع ونشر إحصاءات الهجرة الدولية. ويجري حالياً، بناء على طلب اللجنة الإحصائية، تنقيح توصيات الأمم المتحدة المتعلقة بإحصاءات الهجرة الدولية. وأخيراً، أجرت شعبة الاقتصاد الكلي وتحليل السياسات الاجتماعية التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات دراسات عن الجوانب الاجتماعية للهجرة الدولية.

#### إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

٦٠ - عملت الإدارة كأمانة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي يتضمن برنامج عمله فصلاً مكرساً للاحتياجات الاجتماعية للاجئين والمشردين وطالبي اللجوء؛ والمهاجرين المسجلين؛ والمهاجرين غير المسجلين. وتوفر الإدارة خدمات الأمانة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ولجنة مركز المرأة، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ويتضمن مشروع منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة أجزاء مخصصة للمرأة والهجرة. وأعدت الإدارة تقرير الأمين العام عن العنف الموجه ضد العاملات المهاجرات (A/49/354) الذي أفضى إلى اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٥٦/٤٩ وأتاح تأييد قرار الجمعية العامة ١٦٦/٤٩ بشأن الاتجار بالنساء والفتيات. وتعالج الإدارة، بوصفها أمانة للجنة التنمية المستدامة، المسائل المتصلة بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بما في ذلك الديناميات الديمغرافية والاستدامة والسكان المعرضون لخطر التدهور البيئي. وكان موضوعاً للسكان والهجرة من المواضيع الرئيسية لمؤتمر طوكيو المعني بالعمل البيئي العالمي، وللإجتماع ذي الصلة الذي يتخلل الدورات الذي عقدته لجنة التنمية المستدامة، وللدورة التاسعة والعشرين للجنة التخطيط الإنمائي (١٩٩٤).

#### باء - اللجان الإقليمية

٦١ - ترصد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بانتظام، عن طريق شعبة السكان التابعة لها، أنماط واتجاهات الهجرة الدولية في أفريقيا. وتضطلع الشعبة بدراسات عن مختلف المسائل المتصلة بالهجرة. وأصدرت مؤخراً منشوراً (باللغة الانكليزية) بعنوان "Patterns, causes and consequences for Development Planning of Female Migration in Selected ECA Member States"، ويوجه هذا المنشور الانتباه الى أهمية هجرة المرأة في القارة الافريقية. ومن المتوقع عقد حلقة عمل عن هذا الموضوع في المستقبل القريب. ويجري حالياً اعداد دراسة عن أسباب ونتائج الهجرة الدولية في افريقيا تعكس المناقشة التي جرت بشأن المسألة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٦٢ - وتعمل شعبة الأنشطة السكانية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا على إجراء بحوثها الخاصة ومباشرة وتنسيق البحوث في المنطقة فضلا عن نشر البيانات والمعلومات في ميدان الهجرة الدولية. ومنذ عام ١٩٩٢، أصبحت "نشرة الهجرة الدولية"، التي تشمل معلومات مستكملة عن اتجاهات الهجرة الدولية والتغيرات التشريعية ونتائج المؤتمرات والحلقات الدراسية، تنشر مرتين في العام. وتتضمن "دراسة الحالة الاقتصادية في أوروبا في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥" فصلا عن "الهجرة الدولية في وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة" وهي من إعداد وحدة الأنشطة السكانية. ومن جملة المنشورات الأخرى التي أعدتها الوحدة أو تقوم بإعدادها المنشور المعنون "الهجرة الدولية: العمليات والاستجابات الإقليمية" وهو يتضمن مجموعة من الورقات التي تعالج مسائل الهجرة على نطاق العالم؛ والمنشور المعنون "الهجرة الدولية في شرق ووسط أوروبا" الذي يتضمن ١١ دراسة قطرية؛ والمنشور المعنون "الهجرة العابرة في وسط أوروبا" وهو عبارة عن مجموعة من الورقات. وعلاوة على ذلك تم الاضطلاع بمجموعة من الدراسات الاستقصائية المتعمقة بشأن الهجرة الدولية في ليتوانيا وبولندا وأوكرانيا في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ الغرض منها دراسة أسباب ونتائج وطرائق الهجرة الدولية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٦٣ - ويقوم المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية بغالبية الأنشطة المتعلقة بالهجرة الدولية، ويجري بحوثا ويقدم مساعدة تقنية ويعقد حلقات دراسية ويوفر التدريب. ويحتفظ المركز بقاعدة بيانات عن المهاجرين الدوليين حسب العدد الذي توفره تعدادات السكان في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويشجع المركز على تبادل هذه المعلومات بين البلدان المرسله والمتلقية. وتتوقع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تعقد في عام ١٩٩٦ حلقة دراسية عن الهجرة الدولية يتمثل هدفها في "تقييم حجم وطرائق الهجرة الدولية والعوامل المؤثرة فيها ونتائجها في سياق الحقائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلدان المتأثرة بشدة من هذه الظاهرة"، وفق ما هو منصوص عليه في مشروع خطة العمل الإقليمية المعنية بالسكان والتنمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وستعقد اجتماعات دون اقليمية قبل انعقاد الحلقة الدراسية على نحو يعكس جميع الخبرات على نحو كاف.

٦٤ - كما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقرره ٢٠٦/١٩٩٥ المتعلق بـ "التعاون الاقليمي" الذي اتخذه في دورته التنظيمية التي عٌقدت في نيويورك في الفترة من ٧ إلى ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٥، أيد التوصية المشتركة المقدمة من الأمانات التنفيذية الإقليمية لاختيار موضوع "أثر الهجرة الدولية على بلدان المقصد وبلدان المنشأ" لأغراض التعاون الأقليمي وفي مجال التنمية الاجتماعية. ويشتمل الاقتراح المقدم على إجراء بحوث وأنشطة ذات صلة بالموضوع المختار على مدى عدة سنوات. وستقدم معلومات إضافية عن هذا الموضوع في تقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي الذي سيكون معروضا على دورة المجلس لعام ١٩٩٥.

## جيم - أجهزة وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة

### مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٦٥ - تتمثل ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تزويد اللاجئين بالحماية والمساعدة الدوليتين والسعي لإيجاد حلول لمشكلة اللاجئين. وتشمل المسؤولية الأخيرة الإشراف على رعاية اللاجئين، أي اللاجئين السابقين الذين عادوا إلى وطنهم بصورة طوعية، ولا سيما فيما يتعلق بالضمانات المأخوذة بالنيابة عنهم قبل عودتهم إلى الوطن. وعلى هذا، تتعاون المفوضية مع الوكالات الأخرى في تعزيز وتنفيذ برامج الإصلاح الخاصة بتجمعات العائدين. وقد طلب الأمين العام أو جهاز رئيسي مختص من أجهزة الأمم المتحدة من المفوضية أن تساعد أيضا، في حالات محددة، المشردين محليا ممن وجدوا أنفسهم في أوضاع شبيهة بوضع اللاجئين. وتعلق المفوضية أهمية كبيرة على ضرورة التمييز بوضوح بين تنقلات السكان التي تتسم بطابع اللجوء وتنقلات السكان ذات الطابع الاقتصادي. وتعتزم المفوضية أن تقوم، في ضوء ولايتها، باستحداث وإدارة مجموعة متنوعة من المشاريع والبرامج الكفيلة بحماية ومساعدة اللاجئين. وتعتبر اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة المحافل الحكومية الدولية الرئيسية التي ترفع المفوضية تقاريرها إليها والتي تُناقش فيها بانتظام المسائل المتصلة باللاجئين وسائر فئات المهاجرين بصورة قسرية. وبالإضافة إلى ذلك، تنظم المفوضية، حسب الاقتضاء، مؤتمرات حكومية دولية خاصة لمناقشة مسائل اللاجئين على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وأحدث مبادرة اتخذتها في هذا الصدد هي عقد مؤتمر معني باللاجئين والعائدين والمشردين وتنقلات الهجرة ذات الصلة في رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة المعنية.

### مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

٦٦ - يشمل الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات تنقل الأشخاص الطبيعيين بوصفه وسيلة من وسائل تقديم الخدمات. وفي هذا السياق، أقرت اللجنة الدائمة التابعة للأونكتاد والمعنية بتطوير قطاعات الخدمات، في دورتها الثانية التي عقدت في تموز/يوليه ١٩٩٤، التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين بوصفه وسيلة من الوسائل المهمة التي يمكن من خلالها للبلدان النامية أن تشارك في التجارة الدولية في الخدمات، وطلبت إلى الأونكتاد أن يركز تحليله على التنقل المؤقت للأشخاص، والتعرف على العوائق التي تعترض سبيل التجارة في الخدمات والمقترنة بالتنظيمات المؤثرة على مثل هذا التنقل. وقد أعد الأونكتاد قاعدة بيانات بشأن التدابير المؤثرة في التجارة في الخدمات بهدف تعزيز صادرات البلدان النامية من الخدمات. واضطلع الأونكتاد أيضا، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، بدراسة بشأن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والمعونة الإنمائية على الهجرة الدولية.

### برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦٧ - في عام ١٩٩٠، سلم مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن "الإغاثة والإصلاح والتعمير والتنمية جزء من سلسلة متصلة واحدة" وأقر استراتيجيات لتعزيز "الروابط بين الإغاثة والتنمية" (المقرر ٢٢/٩٠). واستجابة لذلك، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحدة دعم البرامج الإنسانية للمساعدة في



إدماج جميع الأنشطة المتصلة بحالات الطوارئ في العمليات المعتادة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي. وقد اضطلع البرنامج الإنمائي بدور أساسي في مساعدة البلدان التي تواجه حالات أزمات للانتقال من الإغاثة إلى التنمية. ومن أمثلة الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في هذا المجال: البرنامج الإنمائي للسكان المشردين واللاجئين والعائدين في أمريكا الوسطى؛ وبرنامج إعادة التأهيل في الصومال؛ وبرنامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج في كمبوديا. وفضلا عن ذلك، أشرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على جمع معلومات وإجراء أبحاث بشأن الهجرة الدولية وذلك لتعزيز فهم العلاقات المتبادلة بين الهجرة الدولية والتنمية. وهكذا، تعاون البرنامج الإنمائي مع منظمة العمل الدولية في إعداد دراسات من قبيلها الدراسة المعنونة "السفر إلى الخليج والعودة منه: دراسات بشأن الأثر الاقتصادي لهجرة اليد العاملة الآسيوية" أو تلك المعنونة "القصة غير المنتهية: هجرة اليد العاملة التركية إلى غرب أوروبا". وقدم البرنامج الإنمائي من خلال برامجه القطرية الدعم للحكومات التي في حاجة إلى أخذ الهجرة الدولية في الاعتبار لدى تخطيط التنمية. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم لبرنامج يتعلق بنقل المعرفة عن طريق المواطنين المغتربين يتيح للمواطنين السابقين العودة إلى بلدان منشأهم على أساس قصير الأجل لتوفير الخبرة الفنية المطلوبة (حسب الطلب) لمجموعة متنوعة من المؤسسات (الحكومية أو غير الحكومية أو الخاصة). وأخيرا، عمل البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من أجل ادماج قضايا الهجرة الدولية في خطط التكامل الاقتصادي للسوق المشتركة للجنوب.

#### صندوق الأمم المتحدة للسكان

٦٨ - يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان، وفقا لولايته، بتقديم المساعدة المستديمة والنظامية للبلدان النامية في تصديها لمشاكلها السكانية؛ وبتعزيز الوعي بشأن الآثار المترتبة على المشاكل السكانية؛ ويضطلع بدور قيادي في منظومة الأمم المتحدة في مجال تعزيز البرامج السكانية. وقد شجع الصندوق إجراء أبحاث بشأن العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية عن طريق تمويل مشاريع واجتماعات. وفي عام ١٩٩١، نظم صندوق الأمم المتحدة للسكان مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا اجتماعا لفريق غير رسمي من الخبراء بشأن الهجرة الدولية أدى إلى إصدار المنشور الذي عنوانه "الهجرة الدولية: العمليات والاستجابات الإقليمية". ويمول الصندوق حاليا مشاريع في مجال الهجرة الدولية تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمنظمة الدولية للهجرة. ويرمي المشروع الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى تشغيل نظام غير رسمي مستمر للجمع والنشر السريعين للبيانات عن تدفقات الهجرة بين الشرق والغرب ودراسة أسباب الهجرة من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والنتائج المترتبة على هذه الهجرة. ويركز المشروع الذي تقوم بتنفيذه المنظمة الدولية للهجرة على تحليل ديناميات الهجرة من البلدان النامية. ويتضمن المشروع الذي تقوم بتنفيذه إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات اعداد خلاصة موجزة لسياسات الهجرة للمساعدة في نشر المعلومات المتعلقة بالهجرة وتبادل الخبرات الحكومية. ويتوقع صندوق الأمم المتحدة للسكان مواصلة تمويل الأنشطة المتصلة بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للهجرة الدولية والتنمية.

## دال - الوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى

### منظمة العمل الدولية

٦٩ - إن منظمة العمل الدولية هي منظمة الأمم المتحدة الوحيدة المناط بها النهوض بسياسة الهجرة والتصدي لحقوق العمال المهاجرين. وقد أقرت المنظمة اتفاقيتين دوليتين تتعلقان بحقوق العمال المهاجرين، وهما اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالهجرة من أجل العمل لعام ١٩٤٩ (منقحة) (رقم ٩٧) واتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالهجرة في ظروف مهينة وبتشجيع المساواة في إتاحة الفرص للعمال المهاجرين وفي معاملتهم، ١٩٧٥ (رقم ١٤٣)<sup>(٥٤)</sup>، وكلتاها ساريتان. وقد نظمت منظمة العمل الدولية، في إطار برنامجها المتعلق بالهجرة الدولية من أجل العمل، إجراء أبحاث بشأن مجموعة متنوعة من نواحي الهجرة الدولية لليد العاملة وأبحاث جرى الاضطلاع بها عموماً بالتعاون مع مؤسسات أخرى أو مع باحثين من البلدان التي يخرج منها اللاجئين ومن البلدان التي يفدون إليها. وقد تيسر تعميم نتائج الأبحاث من خلال نشر الكتب وورقات عمل منظمة العمل الدولية. وفيما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٩٤، صدرت ١٠ كتب و ٧٢ ورقة عمل بشأن مواضيع شتى. وكانت منظمة العمل الدولية نشطة أيضاً في تعزيز تبادل المعلومات بشأن سياسات وممارسات هجرة اليد العاملة بين البلدان التي تشملها هذه الهجرة واستخدمت من أجل هذا الغرض حلقات دراسية وحلقات عمل وأشكال مختلفة من الاجتماعات. وتشمل المسائل التي تصدت لها مؤخراً منظمة العمل الدولية الأثر الذي خلفه الإصلاح الاقتصادي في بلدان وسط أوروبا وأوروبا الشرقية على الهجرة الدولية لليد العاملة؛ وإقامة شبكات المعلومات في آسيا؛ ووضع برنامج عمل لزيادة العمالة في بلدان شمال إفريقيا ومن ثم خفض ضغوط الهجرة في تلك المنطقة. وهكذا فإن منظمة العمل الدولية، ونتيجة لمؤتمر عقد في وارسو ببولندا في نيسان/أبريل ١٩٩٥ بشأن الهجرة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تشارك في مساعدة هذه البلدان في مواءمة سياسات الهجرة الخاصة بها. وفي آسيا تعاونت منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وحكومة اليابان في تنظيم مؤتمر بشأن "الهجرة وأسواق العمل في آسيا في عام ٢٠٠٠" عقد في طوكيو باليابان في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وساهم في تبادل الآراء بشأن هجرة اليد العاملة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومن ثم فإن برنامج العمل الحالي لمنظمة العمل الدولية يؤكد على دور المهاجرين في الاقتصاد العالمي وعلى حقوقهم كعمال. وتجرى حالياً دراسات لوضع استراتيجيات يتم بها تعزيز الكفاءة والمساواة في الاقتصاد العالمي من خلال الهجرة الدولية. وفي إطار مشروع مشترك بين الإدارات، يجري حالياً بذل جهود لتحسين البيانات المتعلقة بأصول المهاجرين وتدفعاتهم؛ وتطوير الخدمات المقدمة للعمال المهاجرين؛ وصياغة التشريعات والأطر التنظيمية الضرورية للبلدان المهاجر منها والبلدان المهاجر إليها. ومن المتوقع أن يعقد مؤتمر ثلاثي لدراسة أنشطة منظمة العمل الدولية في ميدان العمال المهاجرين وذلك في مطلع عام ١٩٩٧.

### منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٧٠ - تقوم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في إطار العنصر المتعلق بالسكان من مشروعها الخاص بالبيئة وتهيئة السكان واستخدام المعلومات في أغراض التنمية البشرية بتقديم برامج تثقيفية ومعلومات تساعد السكان على فهم أسباب الهجرة الدولية وآثارها، ومن ثم فهي تعزز عملية إعداد

نهج بناءة لتناول هذا الموضوع. وتقوم اليونسكو، من خلال برنامجها الخاص بالتوأمة بين الجامعات، بتشجيع التوأمة بين جامعات من البلدان المتقدمة النمو وجامعات من البلدان النامية وإنشاء كراسي أستاذية لليونسكو في البلدان النامية، تعزز فرص العمل لأساتذة الجامعات ومن ثم تحول دون ظاهرة استنزاف العقول. وتضطلع اليونسكو في إطار برنامجها المتعلق بالتعليم من أجل السلم وحقوق الانسان والديمقراطية، بتشجيع الحوار بين الثقافات واحترام الأقليات. وأخيراً، تضطلع اليونسكو، من خلال برنامجها الخاص بإدارة التحولات الاجتماعية، ببرنامج بحثي بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

#### هاء - مجموعة البنك الدولي

##### البنك الدولي

٧١ - يتصدى البنك الدولي للمسائل التي تثيرها الهجرة الدولية، وبصورة رئيسية، على أساس كل بلد على حدة. وفيما يتعلق باللجئين، فإن البنك يستخدم تنسيق المعونات، والعمل الاقتصادي والقطاعي، والحوار المتعلق بالسياسات، والإقراض لأغراض الإنعاش في حالات الطوارئ وغيره من أنواع الإقراض، والمساعدة التقنية لمساعدة حكومات البلدان المتأثرة في تخطيط برامج إعادة إدماج اللاجئين العائدين وتنفيذ هذه البرامج. ويتم تنسيق المساعدة التي يقدمها البنك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الجهات المانحة للمعونات. وفيما يتعلق بمسائل الهجرة عموماً، ناقشت اللجنة الانمائية التابعة للبنك النتائج الاجتماعية والسياسية والمالية المترتبة على الهجرة الدولية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد. وخلصت اللجنة الانمائية إلى أن من الضروري زيادة الأبحاث الموجهة نحو السياسات وزيادة توثيق التعاون بين مختلف الوكالات الدولية المعنية. واضطلع البنك أيضاً ببعض الأعمال في مجال العلاقة بين السياسة التجارية والهجرة الدولية، وخاصة فيما يتعلق بتكوين مهارات المهاجرين وبشأن النواحي المعيارية لسياسات الهجرة في البلدان المستقبلة للمهاجرين.

#### واو - المنظمات الحكومية الدولية الأخرى خارج منظومة الأمم المتحدة

##### منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٧٢ - كانت الهجرة الدولية ولوقت طويل شاغلا من شواغل الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وقد انعكس هذا الشاغل في أنشطة المنظمة. وعمدت مديريةية التعليم والعمالة والعمل والشؤون الاجتماعية التابعة لهذه المنظمة، بتوجيه من الفريق العامل المعني بالهجرة، إلى الاضطلاع بمجموعة من المشاريع البحثية تناولت شتى النواحي الاقتصادية للهجرة الدولية؛ ويسرت المديرية الحوار بين الحكومات من خلال أشكال شتى من الاجتماعات والمؤتمرات؛ وأنشأت نظام الإبلاغ المستمر عن الهجرة الدولية الذي يتيح تبادل نشر معلومات إحصائية في حينها عن الهجرة الدولية للدول الأعضاء في المنظمة. وقد تصدى للمسائل المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية: مؤتمران رئيسيان للمنظمة عقد أحدهما في روما في عام ١٩٩١ تحت عنوان "المؤتمر الدولي للهجرة" وعقد الآخر في مدريد في عام ١٩٩٣ تحت

عنوان "الهجرة والتعاون الدولي: تحديات أمام بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي". ونشرت وقائع هذين المؤتمرين تحت عنواني المسار المتغير للهجرة الدولية و الهجرة والتنمية: شركات جديدة من أجل التعاون. فضلا عن ذلك، طلبت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة للمنظمة إجراء دراسات بشأن الروابط بين المعونة، والتجارة، والعمالة والسياسة التجارية، والاستثمار وتدفقات رأس المال الأخرى، والبيئة، والهجرة. وتلبية لهذا الطلب، نظم المركز الإنمائي للمنظمة حلقة عمل بشأن الاستراتيجية الإنمائية والعمالة والهجرة عقدت في عام ١٩٩٤.

### المنظمة الدولية للهجرة

٧٣ - أنشئت المنظمة الدولية للهجرة في عام ١٩٥١ للمساعدة في إعادة توطين المشردين واللاجئين في أوروبا. واعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، كانت المنظمة الدولية للهجرة تتكون من ٥٥ عضوا و ٤١ مراقبا من الدول. ويقوم دستور المنظمة الدولية للهجرة، والذي حدث محتواه في عام ١٩٨٩، على عدد من المبادئ الأساسية، منها الاعتراف الصريح بالصلة بين الهجرة الدولية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتمثل ولاية المنظمة الدولية للهجرة في المساعدة على كفالة التدفق المنتظم للمهاجرين الدوليين؛ وتشجيع التعاون الدولي في المسائل المتعلقة بالهجرة وفي البحث عن حلول عملية لمشاكل الهجرة عن طريق أمور منها توفير محفل للمناقشة؛ والمساهمة في التضامن الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين المحتاجين لها، سواء كانوا لاجئين أم مشردين في الخارج أو الداخل أم كانوا من السكان المهجرين الآخرين. وتشمل الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة الدولية للهجرة برامج تنفيذية لإعادة المواطنين المهرة إلى بلدانهم النامية وإعادة إدماجهم فيها؛ ونقل اليد العاملة ذات المستوى الرفيع من المهارة إلى البلدان النامية لأجل متوسط أو طويل؛ ونشر معلومات موثوق بها بشأن فرص وقيود الهجرة لمن يعتزمون الهجرة في بلدان المنشأ. وتضطلع المنظمة الدولية للهجرة أيضا بأنشطة في مجال التعاون التقني للمساعدة في تعزيز القدرات الحكومية في مجال الهجرة وفي الأنشطة البحثية والأنشطة المحفلية. وتشمل هذه الأنشطة المشروع المتعلق بأسباب الهجرة الدولية وآثارها في مناطق نامية مختارة وهو المشروع الذي يموله صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومشروعا للمعلومات المتعلقة بالهجرة يركز على الهجرة الفعلية والمحتملة بين شرق أوروبا وغربها؛ ومؤتمرات دولية بشأن مواضيع محددة (جرى تناول الهجرة والتنمية في عام ١٩٩٢)؛ واجتماعات حكومية دولية غير رسمية بشأن الشواغل الحالية والناشئة (ومن ذلك مثلا الاتجار في المحظورات). وتسند المنظمة الدولية للهجرة إلى جهات معينة مهام إجراء دراسات بشأن مواضيع شتى تتعلق بالهجرة، وأحدثها الدراسة المتعلقة بالتجارة في الخدمات وتنقل الأشخاص الطبيعيين، وتنشر مجلة أكاديمية ربع سنوية عنوانها "الهجرة الدولية" وغيرها من المنشورات.

### الحواشي

(١) يعتمد هذا الفصل الى حد بعيد على عمليات رصد مستويات الهجرة الدولية واتجاهاتها، وسياساتها التي اضطلعت بها شعبة السكان في إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات. وتجدر الإشارة بوجه خاص الى World Population Monitoring, 1993 (منشور من منشورات الأمم المتحدة سيصدر فيما بعد)؛ وتوزيع السكان والهجرة: إجراءات اجتماع فريق الخبراء المعني بتوزيع السكان والهجرة التابع للأمم المتحدة، سانتا كروس، بوليفيا، ١٨-٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ (منشور من منشورات الأمم المتحدة سيصدر فيما بعد)؛ و "تقرير موجز عن رصد الاتجاهات والسياسات السكانية في العالم: تقرير للأمم العام" (E/CN.9/1995/2، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥).

(٢) تتألف المجموعة الكاملة لبلدان الاقتصاد السوقي في أوروبا من: اسبانيا، المانيا، أندورا، ايرلندا، ايسلندا، ايطاليا، البرتغال، بلجيكا، الدانمرك، سان مارينو، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، لختنشتاين، لكسمبرغ، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، هولندا، اليونان. وأما البلدان الرئيسية المستوردة لليد العاملة في هذه المجموعة فهي المانيا، وبلجيكا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، وهولندا.

(٣) استنادا الى بيانات عن الاتجاهات في مجموع المهاجرين، ١٩٩٤، قاعدة بيانات تحتفظ بها شعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

(٤) استنادا الى بيانات مستقاة من وزارة العدل في الولايات المتحدة، 1989 Statistical Yearbook of the Immigration and Naturalization Service (1990, Washington, D.C., Government Printing Office), p. 67.

(٥) استنادا الى بيانات عن الاتجاهات في مجموع المهاجرين، ١٩٩٤، قاعدة بيانات تحتفظ بها شعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

(٦) انظر H. Zlotnik, "International migration: causes and effects", in Beyond the Numbers, انظر Laurie Ann Mazur, editora (Washington, D.C., Island Press, 1994), pp. 362-363.

(٧) انظر H. Zlotnik, "South-to-North migration since 1960: the view from the North", Population Bulletin of the United Nations, No. 31/32 (United Nations publication, E.91.XIII.18), pp. 30-34.

(٨) Inter-governmental Consultations Secretariat, "Asylum applications in participating States, 1983-1994" (Geneva, 1995), mimeo.

(٩) انظر A. Vichnevski and J. Zayontchkovkaia, "L'émigration de l'ex Union Soviétique: premisses et inconnues", Revue européenne des migrations internationales (Poitiers (France), vol. 7, No. 3 (1991), pp. 5-30).

الحواشي (تابع)

- (١٠) انظر "تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين" الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ١٢ (A/49/12).
- (١١) انظر Peter Stalker, The Work of Strangers: A Survey of International Labour Migration (Geneva, International Labour Office, 1994).
- (١٢) انظر "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي"، نظام الإبلاغ المستمر عن الهجرة: SOPEMI 1989؛ SOPEMI 1990؛ واتجاهات الهجرة الدولية (باريس ١٩٩٠، و ١٩٩١، و ١٩٩٢ على التوالي).
- (١٣) انظر World Population Trends, Population and Development Interrelations and Population Policies: 1983 Monitoring Report, vol. I, Population Trends (United Nations publication, Sales No. E.84.XIII.10), p. 228
- (١٤) انظر World Population Trends, Population and Development Interrelations and Population Policies: 1983 Monitoring Report, vol. I, op. cit., p. 227.
- (١٥) انظر J. Balán, "The role of migration policies and social networks in the development of a migration system in the Southern Cone", in International Migration Systems: A Global Approach, M. M. Kritz, L. L. Lim and H. Zlotnik, eds. (Oxford, England, Clarendon Press, 1992), p. 122
- (١٦) انظر United States, Immigration and Naturalization Service, 1993 Statistical Yearbook of the Immigration and Naturalization Service (Washington, D.C., Government Printing Office, 1994), p. 32
- (١٧) انظر F. Prieto "الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات" in La Ronda Uruguay y el Desarrollo de América Latina, P. Leiva, editor (Santiago de Chile, Centro Latinoamericano de Economía y Política Internacional, 1994), pp. 295-313 (جنيف، الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، ١٩٩٣).
- (١٨) انظر M. M. Kritz y F. Caces, "Science and technology transfers and migration flows", in International Migration Systems: A Global Approach, M. M. Kritz, L. L. Lim and H. Zlotnik, eds. (Oxford, United Kingdom, Clarendon Press, 1992); and L. Cormode, "Japanese foreign direct investment and the circulation of personnel from Japan to Canada", in Population Migration and the Changing World Order, W. T. S. Gould and A. M. Findlay, eds. (New York, John Wiley and Sons, 1994)
- (١٩) انظر "الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، ١٩٥١" الفقرة (٢) ألف من المادة ١؛ و "البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين، ١٩٦٧"، الفقرة ٢ من المادة ١، في مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ١٨٩، رقم ٢٥٤٥، صفحة ١٣٧؛ والمجلد ٦٠٦، رقم ٨٧٩١، صفحة ٢٦٧.

الحواشي (تابع)

(٢٠) انظر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين: The State of the World's Refugees: The Challenge of Protection (New York and London, Penguin Books, 1993).

(٢١) انظر "تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (١ تموز/يوليه ١٩٩٠ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩١)", الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ١٣ (A/46/13).

(٢٢) انظر World Population Monitoring, 1993 (منشور من منشورات الأمم المتحدة سيصدر فيما بعد).

(٢٣) انظر World Population Monitoring, 1993 (منشور من منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.XIII.2)، صفحة ١٩١، و World Population Monitoring, 1993، المرجع السابق ذكره.

(٢٤) انظر World Population Monitoring, 1993، المصدر السابق ذكره.

(٢٥) انظر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ١٩٩٣، المرجع السابق ذكره.

(٢٦) انظر World Population Monitoring, 1993، المرجع السابق ذكره.

(٢٧) انظر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ١٩٩٣، المرجع السابق ذكره.

(٢٨) J. R. Harris and M. P. Todaro, "Migration, employment, and development: a two-sector analysis", American Economic Review (Nashville, Tennessee), vol. 60 (1970), pp. 126-142.

(٢٩) انظر، على سبيل المثال، P.L. Martin, The Unfinished Story: Turkish Labour Migration to western Europe (جنيف، مكتب العمل الدولي، ١٩٩١).

(٣٠) انظر R. Penninx, "A critical review of theory and practice: the case of Turkey", International Migration Review (Staten Island, New York), vol. 16 (1982), pp. 781-818; and D. G. Papademetriou and P. L. Martin, eds., The Unsettled Relationship: Labor Migration and Economic Development (Westport, Connecticut, Greenwood, 1990).

(٣١) انظر Organization for Economic Co-operation and Development, Migration, Growth and Development (Paris, 1978), and P. L. Martin, The Unfinished Story: Turkish Labour Migration to Western Europe (جنيف، مكتب العمل الدولي، ١٩٩١).

(٣٢) انظر على سبيل المثال، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، Trends in International Migration: Annual Report 1993 (Paris, 1994), pp. 157-177.

الحواشي (تابع)

- G. J. Borjas, Friends or Strangers: The Impact of Immigrants on the U. S. Economy انظر (٣٣)  
.(New York, Basic Books, 1990)
- F. D. Bean, B. L. Lowell and L. J. Taylor, "Undocumented Mexican immigrants and انظر (٣٤)  
the earnings of workers in the United States", Demography (Washington, D.C.), vol. 23, No. 1 (1988);  
Organization for Economic Co-operation and Development, Trends in International Migration: Annual  
Report 1993, op. cit
- .G. J. Borjas, 1990, op. cit انظر (٣٥)
- Organization for Economic Co-operation and Development (1994). Trends in International انظر (٣٦)  
Migration: Annual Report 1993, op. cit
- E. S. Rothman and T. J. Espenshade, "Fiscal impacts of immigration to the United انظر (٣٧)  
States", Population Index (Princeton, N.J.), vol. 58, No. 3 (Fall, 1992), pp. 381-415
- G. Vernez and K. McCarthy, "The fiscal costs of immigration: analytical and policy انظر (٣٨)  
issues", (Santa Monica, California, RAND, Center for Research on Immigration Policy, 1995)
- Organization for Economic Co-operation and Development, Trends in International انظر (٣٩)  
Migration: Annual Report 1993, op. cit.; G. Vernez and K. McCarthy, "The fiscal costs of immigration:  
analytical and policy issues", op. cit
- International Organization for Migration, "Migration and development. Special issue", انظر (٤٠)  
International Migration (Geneva), vol. 30, No. 3/4 (1992)
- M. M. Kritz and F. Caces, 1992, op. cit., and International Organization for Migration, انظر (٤١)  
1992, op. cit
- S. S. Russell, "Migrant remittances and development", International Migration (Geneva), انظر (٤٢)  
vol. 30, No. 3/4 (1992), pp. 267-288; S. S. Russell, "Migration impacts and the plurality of responses in  
developing countries", paper presented at the Seminar on Migrations and Multiculturalism: Africa, Europe and  
the Americas, 21-22 April 1995, New York
- F. Arnold, "The contribution of remittances to economic and social development", in انظر (٤٣)  
International Migration Systems: A Global Approach, M. M. Kritz, L. L. Lim and H. Zlotnik, eds. (Oxford,  
United Kingdom, Clarendon Press, 1992), pp. 205-220
- .S. S. Russell, 1995, op. cit انظر (٤٤)



الحواشي (تابع)

(٤٥) انظر الأمانة العامة للأمم المتحدة "توزيع السكان والهجرة: القضايا الناشئة"، في توزيع السكان والهجرة. إجراءات فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني بتوزيع السكان والهجرة. سانتا كروس، بوليفيا، ١٨ - ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ (منشور من منشورات الأمم المتحدة سيصدر فيما بعد).

(٤٦) انظر U.S. Commission for the Study of International Migration and Cooperative Economic Development, Unauthorized Migration: An Economic Development Response (Washington, D.C., U.S. Government Printing Office, 1990).

(٤٧) انظر International Organization for Migration, 1994, op. cit.

(٤٨) انظر World Economic Survey, 1992 (United Nations publication, Sales No. E.92.II.C.1).

(٤٩) انظر S. Castles and M. J. Miller, The Age of Migration (New York, Guilford, 1993).

(٥٠) انظر International Migration Policies and Programmes: A World Survey (United Nations publication, Sales No. E.82.XIII.4).

(٥١) انظر M. J. Piore, Birds of Passage: Migrant Labor and Industrial Societies (New York, Cambridge University Press, 1979).

(٥٢) انظر S. Castles and M. J. Miller, 1993, op. cit.

(٥٣) انظر Population and Development, vol. I, Programme of Action adopted at the International Conference of Population and Development, Cairo, 5-13 September 1994, (United Nations publication, Sales No. E.95.XIII.7), p. 51.

(٥٤) انظر International Labour Conventions and Recommendations, 1919-1981 (Geneva, International Labour Office, 1982).

الجدول ١ - مجموع المهاجرين المتقدر في مناطق مختارة من العالم في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥

المنطقة	مجموع المهاجرين <sup>(١)</sup> (بالملايين)		نسبة المهاجرين من مجموع السكان		توزيع إجمالي السكان	توزيع مجموع المهاجرين
	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥
العالم	٨٤,٦	١٠٥,٥	٢,١	٢,٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠
البلدان النامية	٣٨,٣	٤٧,٩	٣,٥	٤,١	٢٤,١	٤٥,٤
البلدان المتقدمة النمو	٤٦,٣	٥٧,٦	١,٦	١,٦	٧٥,٩	٥٤,٦
أوروبا	١٩,٥	٢٣,١	٤,١	٤,٧	١٥,٧	٢١,٩
اقتصادات السوق	١٧,٠	٢٠,٧	٥,٠	٥,٩	٧,٣	١٩,٧
اقتصادات في مرحلة انتقالية	٢,٥	٢,٤	٠,٧	٠,٦	٨,٤	٢,٢
بلدان مهجر تقليدية	١٨,٢	٢٤,١	٧,١	٨,٥	٥,٨	٢٢,٨
استراليا	٢,٧	٣,٢	١٩,٨	٢٠,٣	٠,٣	٣,٠
كندا	٣,٥	٣,٩	١٥,٥	١٥,٥	٠,٦	٣,٧
نيوزيلندا	٠,٥	٠,٥	١٥,٨	١٥,١	٠,١	٠,٥
الولايات المتحدة	١١,٥	١٦,٥	٥,٤	٧,٠	٤,٩	١٥,٧
افريقيا جنوب الصحراء	١٠,٣	١١,٣	٣,٣	٢,٧	٨,٨	١٠,٧
شمال افريقيا وغرب آسيا	٧,٤	١٣,٤	٤,٢	٥,٧	٤,٨	١٢,٧
مجلس التعاون الخليجي	١,٩	٥,٨	١٩,٩	٣٤,٢	٠,٤	٥,٥
سائر آسيا	٢٣,٣	٢٧,٠	١,٠	١,٠	٥٦,٥	٢٥,٦
جنوب آسيا	١٥,٦	١٩,٢	١,٩	١,٨	٢١,٩	١٨,٢
شرق وجنوب شرق آسيا <sup>(ب)</sup>	٧,٧	٧,٨	٠,٥	٠,٥	٣٤,٦	٧,٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٥,٧	٦,٥	١,٨	١,٦	٨,٢	٦,١
سائر أوقيانوسيا	٠,٢	٠,٢	٣,٨	٤,١	٠,١	٠,٢

المصدر: الاتجاهات في مجموع المهاجرين، ١٩٩٤، قاعدة بيانات تحتفظ بها شعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

(أ) يعرف مجموع المهاجرين في بلد ما بأنه عدد الأشخاص المولودين خارج ذلك البلد. أما مجموع المهاجرين في إقليم فهو إجمالي مجموع المهاجرين في كل بلد أو بقعة داخل هذه المنطقة.

(ب) بما في ذلك اليابان.

الجدول ٢ - متوسط عدد المهاجرين سنويا الى بلدان متقدمة النمو مختارة، والمتوسط السنوي لصافي الهجرة، حسب منطقة المنشأ، في السنوات ١٩٦٠-١٩٩١

الجدول ٢ (تابع)

١٩٩٠-١٩٩١	١٩٨٥-١٩٨٩	١٩٨٠-١٩٨٤	١٩٧٥-١٩٧٩	١٩٧٠-١٩٧٤	١٩٦٥-١٩٦٩	١٩٦٠-١٩٦٤	بلدان المقصد ومنطقة المنشأ
ألف - متوسط عدد المهاجرين سنويا							
كندا والولايات المتحدة <sup>(١)</sup>							
٦٨٠ ٠٥٨	٨٣٠ ١٦٠	٩١٥ ٢٤٤	٧٥٨ ٥٢٢	٥٨١ ٠٦٣	٥٤٠ ٩٢٤	٣٧١ ٨١١	المجموع
١٣٤ ٠٨٦	١٢٥ ٨٥٤	١٣٣ ٠٩٠	١٥٣ ٣٦٤	٢٠٨ ١٩٩	٣٠٣ ٩٦٥	٢٤٣ ١٦١	البلدان المتقدمة النمو
٥٤٥ ٩٧٢	٧٠٤ ٣٠٦	٧٨٢ ١٥٥	٦٠٥ ١٥٩	٣٧٢ ٨٦٤	٢٣٦ ٩٥٩	١٢٨ ٦٥٠	البلدان النامية
١٦ ١٩١	٢٠ ٩٤٢	١٧ ٥٠٦	١٥ ٨١٧	١٠ ٠٩٤	٤ ١٠٥	١ ٩٠٠	افريقيا جنوب الصحراء
٢٦ ٥٢١	٣١ ٤٨٢	٢٦ ٩٨٣	٢٦ ٠٣٨	١٩ ٣١٩	١٦ ١٨٥	٨ ٤٩٤	شمال افريقيا وجنوب آسيا
٦٤ ٥٥٣	٧١ ٥٣٠	٥٦ ٦٣٢	٣٦ ١٨٨	٢٩ ٠٤٨	١١ ٢٠٨	٢ ٧٥٣	جنوب آسيا
٢١٣ ٧٧٥	٢٣٦ ٦٤٣	٢٤٨ ٦٧٠	١٦٢ ٢٧٢	١٠٢ ٩٧٠	٤٦ ٤٥٠	١٥ ٠٨٨	شرق وجنوب شرق آسيا
٢٢٤ ٩٣٣	٣٤٣ ٧٠٩	٤٣٢ ٣٦٤	٣٦٤ ٨٤٥	٢١١ ٤٣٣	١٥٩ ٠١١	١٠٠ ٤١٦	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
استراليا ونيوزيلندا							
١٢١ ٤٥٨	١١٤ ٤٨٥	١٠٥ ٦٩٢	٨٤ ٣٠٧	١٧٣ ٣٠٢	١٧٨ ٢١٥	١٤٦ ٣١٣	المجموع
٥١ ٨١٣	٥٦ ٧٦٧	٦٩ ٢٤٨	٥٥ ٢٤٤	١٤٦ ٠٦٣	١٦٤ ١٧٧	١٣٨ ٢٧٨	البلدان المتقدمة النمو
٦٩ ٦٤٥	٥٧ ٧١٨	٣٦ ٤٤٤	٢٩ ٠٦٤	٢٧ ٢٣٩	١٤ ٠٣٨	٨ ٠٣٥	البلدان النامية
٣ ٩٦٠	٥ ٧٠٨	٤ ٤٥٤	٣ ١٢٤	٣ ٨٣٢	٢ ٧٢٢	٢ ٠٧٢	افريقيا جنوب الصحراء
٥ ٧٠١	٦ ٢١٧	٢ ٦٢٥	٧ ٤٦١	٩ ٠٨٧	٤ ٧٩٢	٢ ١٧١	شمال افريقيا وغرب آسيا
٨ ٢٨٠	٥ ٦٨٧	٢ ٢٠٩	١ ٩٠٩	٤ ٨٩٠	٢ ٧٩٨	١ ٣٧١	جنوب آسيا
٤٧ ٧٥٩	٣٥ ٩٠٩	٢٥ ٤٣٦	١٢ ٦٢٤	٤ ٨٥٣	٣ ٠٣٩	٢ ٢٠٥	شرق وجنوب شرق آسيا
٣ ٩٤٥	٤ ١٩٧	١ ٧٢١	٣ ٩٤٦	٤ ٥٧٧	٦٨٧	٢١٦	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
بلدان أوروبية مختارة <sup>(ب)</sup>							
--	١ ٢٢٩ ٤٨٩	٨٤٢ ٨٦٨	٩١٢ ٠١٨	١ ٢٩٧ ٤٤٢	١ ١٠٠ ٤٩٧	٧٢٩ ١٥٣	المجموع
--	٨٩٠ ٤٣٥	٥٤٩ ٨٧٣	٥٧٧ ٨٩٨	٩٣٥ ١٧٦	٨٧٤ ٤٦٩	٦٥٥ ٥٩٨	البلدان المتقدمة النمو
--	٣٣٩ ٠٥٣	٢٩٢ ٩٩٦	٣٣٤ ١٢١	٣٦٢ ٢٦٦	٢٢٦ ٠٢٨	٧٣ ٥٥٥	البلدان النامية
--	٥١ ٦٤٤	٣٧ ٣٦٨	٤٢ ٢٥٤	٥٠ ٩٩٨	٣٧ ٦٨٨	١٣ ٢٨٧	افريقيا جنوب الصحراء
--	١١٤ ٧٥١	١٢٤ ٣٠٣	١٦٨ ٢٠٥	٢٢١ ٧٨٥	٩٨ ٣٩١	٤٥ ٠٧٩	شمال افريقيا وغرب آسيا
--	٤٥ ٣٤٤	٣٦ ٩١٦	٣٥ ٤٣٠	٢٥ ٩٩٥	٣٥ ٧٥٨	٤ ٢٣٤	جنوب آسيا
--	١٠١ ٨٢٨	٧٠ ٤٦٣	٥٨ ١٦٢	٤٢ ٦٨٣	٣٢ ٩٩١	٦ ٥٢٢	شرق وجنوب شرق آسيا
--	٢٥ ٤٨٦	٢٣ ٩٤٥	٣٠ ٠٧١	٢٠ ٨٠٥	٢١ ٢٠٠	٤ ٤٣٣	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الجدول ٢ (تابع)

١٩٩٠-١٩٩١	١٩٨٥-١٩٨٩	١٩٨٠-١٩٨٤	١٩٧٥-١٩٧٩	١٩٧٠-١٩٧٤	١٩٦٥-١٩٦٩	١٩٦٠-١٩٦٤	بلدان المتصد ومنطقة المنشأ
باء - المتوسط السنوي لصافي الهجرة							
استراليا ونيوزيلندا							
١١٥ ٤٠٨	١٠٢ ٨٦٥	٧٧ ٠١١	٥١ ٧٤٨	١٢٩ ٤٥٣	١٣٣ ٨٢٦	١٢٣ ١٠٥	المجموع
٤٦ ٤٩٣	٤٧ ٣٠٥	٤٢ ٠١٦	٢٤ ٠٢٢	١٠٣ ٦٧٠	١٢١ ١٢٤	١١٥ ٧٧١	البلدان المتقدمة النمو
٦٨ ٩١٥	٥٦ ٥٦٠	٣٤ ٩٩٥	٢٧ ٧٢٦	٢٥ ٧٨٣	١٢ ٧٠٢	٧ ٣٣٤	البلدان النامية
٣ ٨٦٥	٥ ٥٤٨	٤ ١٤٦	٢ ٨٥٢	٣ ٤٠١	٢ ٣٣٧	١ ٩٠٦	افريقيا جنوب الصحراء
٥ ٦٢١	٦ ٠٣٩	٢ ٤٥٥	٧ ٢٨١	٨ ٨٨٦	٤ ٦٧٧	٢ ١١٩	شمال افريقيا وغرب آسيا
٨ ٢٣٥	٥ ٦٠٧	٢ ١٠٦	١ ٧٩٣	٤ ٦٧٣	٢ ٥٥٨	١ ٢٠٦	جنوب آسيا
٤٧ ٣٥٤	٣٥ ٣٤٧	٢٤ ٧٩٥	١٢ ٠٧٩	٤ ٤١٧	٢ ٥١٣	١ ٩١٢	شرق وجنوب شرق آسيا
٣ ٨٤٠	٤ ٠١٩	١ ٤٩٣	٣ ٧٢١	٤ ٤٠٥	٦١٧	١٩١	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
بلدان أوروبية مختارة <sup>(ب)</sup>							
--	٤٥٩ ٤٤٢	٩ ٧٥٧-	٥٣ ٢٩٤	٣٢٣ ٧١٠	١٨٢ ٥٠٩	٢٦٧ ٧٣٨	المجموع
--	٣٠٣ ٣١٥	٣٨ ٨٣٠-	٤٤ ٢٩٧-	١٤٦ ٨٥٧	٨٨ ٥٦٥	٢١٤ ٥٧٥	البلدان المتقدمة النمو
--	١٥٦ ١٢٧	٢٩ ٠٧٣	٨٧ ٥٩١	١٧٦ ٨٥٢	٩٣ ٩٤٤	٥٣ ١٦٤	البلدان النامية
--	٢٥ ٦٥٩	١ ٤٤٥-	٧ ٣٣٨	٧ ٤٢٦	٥٢٤-	٩ ٧١٠	افريقيا جنوب الصحراء
--	٣٨ ٦١٤	٢٥ ٤٧٧-	٢٨ ٨٨٣	١٣٧ ٥١٧	٥٣ ١١٠	٣٤ ٧١٦	شمال افريقيا وغرب آسيا
--	٢٩ ٥٠٦	٢٣ ٩٦٥	٢٥ ٥١٩	١٤ ٠٩٦	٢٤ ٤٦٦	٢ ٥٢٨	جنوب آسيا
--	٥١ ٠٤١	٢٣ ٢٤٥	١٨ ٩٨٦	١١ ٨٥٥	٩ ٩٧٢	٣ ٨٨٣	شرق وجنوب شرق آسيا
--	١١ ٣٠٨	٨ ٧٨٥	١٦ ٨٦٤	٥ ٩٥٨	٦ ٩٢١	٢ ٣٢٧	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

المصدر: مأخوذ من: H. Zlotnik, "International migration: causes and effects" in Beyond the Numbers, Laurie Ann Mazur, ed. (Washington, D.C., Island Press, 1994), pp. 362-363.

Island Press, 1994), pp. 362-363

(أ) عدلت البيانات الخاصة بالولايات المتحدة لمراعاة تاريخ الدخول المحتمل للمهاجرين غير الحائزين للوثائق اللازمة والذين سوي وضعهم بموجب قانون مراقبة الهجرة والحد منها.

(ب) ألمانيا (الغربية)، وبلجيكا، والسويد، والمملكة المتحدة، وهولندا.

الجدول ٣ - اتجاهات التصورات الحكومية لمستوى الهجرة  
(النسبة المئوية)

السنة	منخفضة جدا	مرضية	مرتفعة جدا	المجموع	عدد البلدان
١٩٧٦	٧,١	٨٦,٥	٦,٤	١٠٠,٠	١٥٦
١٩٧٨	٨,٣	٨٦,٦	٥,١	١٠٠,٠	١٥٨
١٩٨٠	٦,٠	٨١,٣	١٢,٧	١٠٠,٠	١٦٥
١٩٨٣	٦,٦	٧٤,٤	١٩,٠	١٠٠,٠	١٦٨
١٩٨٦	٣,٦	٧٦,٤	٢٠,٠	١٠٠,٠	١٧٠
١٩٨٩	٣,٥	٧٥,٩	٢٠,٦	١٠٠,٠	١٧٠
١٩٩٤	٢,١	٧٧,٤	٢٠,٥	١٠٠,٠	١٩٠

المصدر: مصرف بيانات السياسات السكانية الذي تحتفظ به  
شعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل  
السياسات بالأمانة العامة للأمم المتحدة.